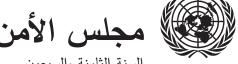
مؤقت



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9382

الجمعة، 21 تموز /يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

رئىسة	السيدة باربرا وودوارد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
لأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مانريكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيشي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	المىيد ديابا
	غانا	السيدة أوسي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: .Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).







جدول الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا ورومانيا وتركيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

كما أعربت ثلاث دول أعضاء أخرى عن اهتمامها بالمشاركة في جلسة اليوم، وهي إستونيا وبولندا ومملكة هولندا. وسيقدمون بياناتهم للنشر في رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن سيتم تعميمها.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وبناء على طلب الاتحاد الروسي، السيد ميخائيل خازن، خبير مستقل في الاقتصاد الكلي.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطى الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): يوم الاثنين، عندما تكلمت أمام المجلس (انظر S/PV.9380)، كررت الإعراب عن أسف الأمين العام الشديد إزاء قرار الاتحاد الروسي إنهاء مشاركته في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بما في ذلك سحب الضمانات الأمنية الروسية للملاحة في الجزء الشمالي الغربي من البحر الأسود. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من

الأزمات الزراعية وأزمات الطاقة والأزمات المالية القائمة التي تؤثر بالفعل بشدة على أضعف الناس في العالم.

لقد شهدنا الآن ضربة أخرى للأمن الغذائي العالمي، حيث ضربت روسيا، لليوم الرابع على التوالي، موانئ أوكرانيا على البحر الأسود في أوديسا وتشيرنومورسك وميكولاييف بالقذائف والطائرات بدون طيار، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية الحيوية للموانئ والمرافق وإمدادات الحبوب. وأسفرت تلك الهجمات أيضا عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وبالأمس، في أوديسا، أفيد عن مقتل شخص واحد وإصابة ثمانية آخرين على الأقل. وفي ميكولايف، أفادت التقارير أن الهجوم الروسي أسفر عن مقتل شخصين، بينما أصيب 19 آخرون. ونحن ندين بشدة تلك الهجمات ونحث روسيا على وقفها فورا.

وكما ذكر الأمين العام أمس، فإن قصف موانئ البحر الأسود في أوكرانيا يتناقض مع التزامات روسيا بموجب مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي:

"سيسهل الاتحاد الروسي تصدير الأغذية وزيت عباد الشمس والأسمدة بدون عوائق من موانئ البحر الأسود التي تسيطر عليها أوكرانيا".

وتهدد الموجة الجديدة من الهجمات على الموانئ الأوكرانية بأن يكون لها تأثير بعيد المدى على الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن الهجمات على البنية التحتية المدنية قد تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

أما التهديدات التي تنطوي على استهداف محتمل للسفن المدنية التي تبحر في مياه البحر الأسود فغير مقبولة. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بزرع ألغام في البحر الأسود، تعرض الملاحة المدنية للخطر. ونحث بقوة على الامتناع عن أي أقوال أو أفعال أخرى يمكن أن تفاقم حالة خطيرة بالفعل. ويجب أن نتفادى بأي ثمن أي خطر لامتداد تداعيات النزاع نتيجة لحادث عسكري في البحر الأسود،

سواء كان متعمدا أو عرضيا، لأنه يمكن أن يسفر عن عواقب كارثية محتملة لنا جميعا.

إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية ليست التجاها جديدا في النزاع في أوكرانيا، بل إنها نمطه المأساوي. وقد وثقت منظمة الصحة العالمية الأضرار التي لحقت بأكثر من 1000 مرفق من مرافق الرعاية الصحية، مما أسفر عن مقتل 101 شخص وإصابة 139 آخرين. ومنذ بداية الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا، تحققت اليونسكو من الأضرار التي لحقت بـ 270 موقعا ثقافيا، بما في ذلك 116 موقعا دينيا و 27 متحفا و 95 مبنى ذا أهمية تاريخية و 19 معلما أثريا و 12 مكتبة ودار محفوظات واحدة. وعلاوة على ذلك، تعرضت 335 مؤسسة تعليمية للقصف الجوي والمدفعي، حيث دُمرت 335 مؤسسة منها بالكامل. ووفقا لليونسكو، قتل 12 صحفيا وعاملا في مجال الإعلام منذ بداية الحرب.

كما لا يزال الأطفال في أوكرانيا يتأثرون بشكل غير متناسب بالمستوى المرتفع المروع للانتهاكات الجسيمة في النزاع. فالأطفال يتعرضون للقتل والتشويه بالأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وأُجبر ملايين الأوكرانيين، بمن فيهم ما يقرب من ثلثي الأطفال الأوكرانيين، على مغادرة منازلهم. وبالنسبة لأولئك الذين بقوا، لا يزال الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية وتدميرها يتسببان في مصاعب، حيث تتعطل إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

وترتب على تدمير سد كاخوفكا في 6 حزيران/يونيه وما تلاه من فيضانات عواقب بيئية وإنسانية بعيدة المدى وطويلة الأجل. ووفقا لوزارة السياسة الزراعية والأغذية الأوكرانية، لم يعد وصول مياه الري إلى قرابة 600 600 هكتار من الأراضي الزراعية ممكنا بعد تدمير السد. وأدى ذلك إلى تفاقم التحديات القائمة التي يواجهها المزارعون الأوكرانيون، بالإضافة إلى الألغام والذخائر غير المنفجرة. كما أدت الفيضانات إلى تفاقم الحالة المضطربة بالفعل في محطة زابوريجا النووية لتوليد الكهرباء. وبواصل خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذربة

مراقبة توافر مياه التبريد للمحطة عن كثب. ويظل ضمان أمان المحطة وأمنها يكتسي أهمية قصوى ليس بالنسبة لأوكرانيا فحسب، ولكن أيضا للمنطقة الأوسع نطاقا.

ستظل الألغام الأرضية تشكل أخطارا على المدنيين لسنوات قادمة، حيث تفيد التقارير بأن ثلث البلد تقريبا ملوث بالذخائر والألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة. ونعمل مع حكومة أوكرانيا وشركاء آخرين للتصدي لخطر الذخائر غير المنفجرة. وحتى الآن، وصلت جهودنا في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى ما يقرب من 3.5 مليون شخص. ولكن هذه الأرقام ليست القصة بأكملها. فللحرب آثار يصعب قياسها. فقد أصيب جيل من الأطفال الأوكرانيين بصدمات نفسية وسيكون تأثير الحرب على صحتهم العقلية وعلى الصحة العقلية للبالغين طوبل الأمد.

عندما قدمتُ إحاطة إلى المجلس بشأن أوكرانيا في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.9380)، لم أكن أتوقع أنني سأعود إلى هذه القاعة مرة أخرى اليوم. إن أحداث الأسبوع الماضي ليست سوى أحدث التطورات في حرب الاتحاد الروسي العبثية على جارته – وهي حرب ذات عواقب يمكن الشعور بها في جميع أنحاء العالم. وسيزيد إنهاء روسيا لمشاركتها في المبادرة، إلى جانب قصفها للموانئ الحيوية، من تعقيد الأزمة. وقد كان الأمين العام واضحا. لن نوقف جهودنا لتيسير وصول الأغذية والأسمدة من أوكرانيا والاتحاد الروسي دون عوائق إلى الأسواق العالمية.

في الختام، أود التشديد على أن السبيل الوحيد لوقف الكارثة التي تتكشف فصولها في أوكرانيا هو وقف الحرب على أساس القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتماشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): كما ناقشنا في هذه القاعة من قبل وفي مناسبات عديدة، وكما أوضحت وكيلة الأمين العام ديكارلو

من فورها، كان للحرب في أوكرانيا تأثير كبير على العالم، تجاوز كثيرا حدود ذلك البلد – في عالم يعاني بالفعل من تراكم الصدمات التي ندركها جيدا جميعا. وحجم الاحتياجات الإنسانية العالمية في ظل تلك الظروف يفوق بكثير الموارد المتاحة لنا. وللتذكير فحسب، فإنني في إطار عملي كمنسق للإغاثة في حالات الطوارئ، مسؤول عن علاقات دوائر العمل الإنساني وتمثيلها فيما يتعلق بنحو 362 مليون شخص في 69 بلدا بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ولم نقترب قط من هذا الرقم من قبل، وثمة حاجة لمبلغ غير مسبوق قدره 55 بليون دولار لتلبية الأولويات في حدود احتياجاتهم. ولا تزال العديد من الخطط الإنسانية، كما ناقشنا، بما في ذلك خلال هذا الأسبوع، تعاني من نقص حاد في التمويل. وبالنسبة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم بالفعل، فإن وضعهم الاقتصادي دقيق جدا وقدرتهم على تحمل المزيد من الصدمات محدودة.

قبل عام تقريبا، احتفلنا بتوقيع مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن صادرات الأغذية والأسمدة الروسية. ومثل هذان الاتفاقان استجابة دولية حاسمة لارتفاع أسعار الأغذية الذي يقوض الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. كما أن توقيعهما مثل شيئا أكثر من ذلك. لقد كان دليلا على أنه يمكننا معا، بحسن نية وإخلاص، أن نتوصل إلى حلول مبتكرة وجريئة تُغلب الإنسانية على السياسة، حتى في أقسى الظروف – وكان الحل في هذه الحالة إبرام اتفاق بين الطرفين المتحاربين.

وفي غضون 12 شهرا منذ ذلك اليوم في اسطنبول، مكنت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب من التصدير الآمن لما يقرب من 33 مليون طن متري من المواد الغذائية من موانئ البحر الأسود الأوكرانية إلى 45 بلدا على متن أكثر من 1000 سفينة متجهة إلى الخارج. وأعتقد أن هذا إنجاز لم نكن نتخيله حتى في ذلك اليوم في اسطنبول. وتحقق ذلك بفضل التعاون بين الموقعين على ذلك الاتفاق التاريخي في الحرب. وسمح الاتفاق لبرنامج الأغذية العالمي بنقل أكثر من في الحرب. وسمح الاتفاق لبرنامج الأغذية العالمي بنقل أكثر من القمح لدعم عمليات المساعدة الغذائية في

إثيوبيا وأفغانستان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا واليمن، وهي البلدان التي تأثرت الآن بالقرارات الأخيرة. وعلى نحو ما أبرز الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع، حققت مذكرة التفاهم أيضا نتائج ملموسة خلال العام الماضي، مما دعم القدرة على إيصال كميات متزايدة من المنتجات الزراعية الروسية إلى الأسواق العالمية. وأسهمت اتفاقات اسطنبول المؤرخة 22 تموز /يوليه 2022 مجتمعة في إحداث تخفيضات مطردة وكبيرة في أسعار الغذاء العالمية، التي كانت قد انخفضت الشهر الماضي – قبل الوضع الحالي – بأكثر من 23 في المائة مقارنة بالمستويات القياسية التي بلغتها في آذار /مارس من العام الماضي. ولذلك، فإن التأكيد يوم الإثنين على انسحاب الاتحاد الروسي من المبادرة كان مخيبا للأمال للغاية بالنسبة لنا جميعا، بما في ذلك الكثيرون خارج هذه القاعة.

وكانت التطورات التي حدثت خلال الأيام الأربعة التي انقضت مثيرة للقلق، كما قالت السيدة ديكارلو، وتغيد التقارير بأن الضربات الروسية على المنشآت المرفئية في أوديسا والموانئ الأوكرانية الأخرى التي أشارت إليها أيضا قد أصابت مدنيين وألحقت أضرارا بالبنية التحتية الأساسية لتصدير الغذاء، وقبل يوم الإثنين، كانت المرافق في تلك الموانئ منشآت خاضعة للحماية، نظرا لارتباطها بتصدير الأغذية وغيرها من المنتجات ذات الصلة. وكما يمكننا أن نتخيل، يتابع المزارعون الأوكرانيون ذلك الهجوم الليلي بقلق بالغ إذ يحصدون الأن المحاصيل – المحاصيل التي كان من المفترض أن تستخدم في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب – التي قاموا برعايتها وحمايتها في ظل الحرب على الرغم من مخاطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، كما ذكرت السيدة ديكارلو، فضلا عن الأضرار التي لحقت بسد كاخوفكا وما ترتب على ذلك من فيضانات، وبمرافق التخزين، كما رأينا هذا الأسبوع، وبالبنية التحتية. والآن قد لا يصل الغذاء الذي يحصدونه إلى الأسواق العالمية التي تمس حاجتها إليه.

وكما أعتقد أننا نعلم جميعا، ارتفعت أسعار الحبوب العالمية هذا الأسبوع، مما يهدد بمحو التقدم الذي تحقق بشق الأنفس خلال

العام الماضي، وهذا من المحتمل أن يهدد بالجوع – والأسوأ من ذلك – لملايين الناس. واعتبارا من يوم الأربعاء، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي، ارتفعت العقود الآجلة للقمح والذرة بنسبة 9 في المائة و 8 في المائة تقريبا على التوالي، لتسجل أكبر زيادة في يوم واحد في أسعار القمح منذ بدء الغزو الشامل. ولكن هذا ليس مستغربا على الإطلاق. كان متوقعا، وبالفعل حدث. يعول جزء كبير من العالم على أن تكون هذه المواد الغذائية الأساسية ميسورة التكلفة، لكن ذلك معرض للخطر مرة أخرى. وبطبيعة الحال، فإن ارتفاع الأسعار ستشعر به الأسر في البلدان النامية، المعرضة للخطر بالفعل والتي تميل إلى إنفاق حصة أعلى بكثير من دخل الأسرة على الغذاء، وهو أمر ما فتئنا نناقشه في سياق العديد من الأماكن التي تعاني من حاجة إنسانية.

كما يهدد الخطاب التصعيدي بزيادة تقويض النقل الآمن للأغذية عبر البحر الأسود على نطاق أوسع. وفي ظل عدم إمكانية الوصول إلى الموانئ أو الأسواق العالمية، قد لا يكون أمام المزارعين خيار سوى التوقف عن الزراعة. وبالإضافة إلى الآثار العالمية، سيكون لذلك تأثير فوري على أسعار المواد الغذائية المحلية والاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا. وهذا بدوره سيؤثر على الأمن الغذائي داخل أوكرانيا وفي المنطقة. إن الكارثة الإنسانية التي لا تزال تتكشف في أوكرانيا، والتي ناقشناها من قبل وسنواصل مناقشتها، لا تزال يتردد صداها في جميع أنحاء العالم، ويجب أن نضع حدا لها. وكما قيل مرارا، يجب احترام المدنيين والبنية التحتية المدنية. وكما قال الأمين العام أمس، إن تدمير البنية التحتية المدنية في الموانئ الأوكرانية – وقد أشرنا إلى ذلك – قد يشكل أيضا انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

والخلاصة بسيطة.. لا تزال صادرات الأغذية والأسمدة من أوكرانيا والاتحاد الروسي تكتسي أهمية حاسمة للأمن الغذائي العالمي اليوم، على الرغم من الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة. ولذلك ستواصل الأمم المتحدة تعاونها مع جميع المعنيين لضمان استمرار وصول الأغذية والأسمدة الروسية والأوكرانية إلى الأسواق العالمية. والدعم الدولي الموحد – بما في ذلك، كما آمل، من مجلس الأمن –

ضروري إذا أريد لجهود الدعوة والدبلوماسية تلك أن تنجح. وبالطبع أود أن أكرر تقديرنا للجهود الاستثنائية التي تبذلها حكومة تركيا في دعم العديد من جوانب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب واستضافتها والإشراف عليها.

وأود أن أختتم بياني بانطباع أخير وربما يكون انطباعا شخصيا. ما فتئنا جميعا نشعر باليأس لأننا علقنا في التفاصيل والتعقيدات في هذا المشروع لفترة طويلة، وبالتالي كان هذا الأسبوع أسبوعا من الحزن وخيبة الأمل. لكن بالنسبة للعديد من هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 362 مليونا، المسألة ليست حزن أو خيبة أمل. إنها مسألة تهديد لمستقبلهم ومستقبل أطفالهم وأسرهم. إنهم لا يشعرون بالحزن. إنهم غاضبون وقلقون والأمر يمسهم ويعنيهم. فبعضهم سيعاني من الجوع، والبعض الآخر سوف يتضور جوعا وقد يموت الكثيرون نتيجة لهذه القرارات. ونناشد المجلس والعالم خارجه المساعدة في بذل كل جهد الوح التي أشار إليها الأمين العام في ذلك الوقت بأنها منارة للأمل – الأمل الذي يمثله هذان الاتفاقان لنا جميعا في عالم مليء بالصعوبات والمآسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لمقدم الإحاطة الذي طلب الاتحاد الروسي مشاركته في الجلسة، السيد خازين.

السيد خازين (تكلم بالروسية): بصفتي خبيرا اقتصاديا، سأحاول إعطاء صورة اقتصادية موضوعية إلى حد ما لجميع الاتفاقات المتعلقة بصفقة الحبوب.

أولا، ينبغي القول إنه في الوقت الحالي لا توجد معايير موضوعية لتقييم تغيرات أسعار السوق فيما يتعلق بالصفقة. نعم، عندما أبرمت، كان هناك انخفاض حاد في الأسعار، ولكن يعزى ذلك لأنه في العام الماضي كان هناك مزيج فريد من الظروف غير المواتية. وعلينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن بداية الصفقة تزامنت مع توقعات الحصاد في المستقبل، والتي كانت مواتية، لذلك كان من المتوقع حدوث انخفاض في الأسعار، ولم يكن هناك ما يثير الدهشة بشأنه.

إذا نظرنا إلى الكمية الإجمالية للحبوب التي توفرها أوكرانيا، يجب أن نلاحظ أن معظمها من الذرة والشعير، وهما في الواقعلا يتم شحنهما عموما إلى البلدان الفقيرة أو استخدامهما من قبل البرامج الغذائية. إذا كنا نتحدث عن القمح وحده، فمن إجمالي 30 مليون طن شحنت، قدمت أوكرانيا حجما مشابها للتصدير عبر قنوات أخرى، وبجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الحبوب كانت تجاربة. كانت ملكا لأفراد وتم التعاقد عليها بالفعل. وهذا يعنى أن تأثيرها على السوق في العام الماضي كان يرجع إلى أنه تم تقديرها وحسابها بالفعل في السنة المالية الحالية.

وإذا نظرنا إلى الحالة من منظور ما قبل عام أو عامين، فإن الصورة ستكون مختلفة. على وجه الخصوص، على سبيل المثال، زادت صادرات الحبوب من روسيا خلال العام الماضي، وزادت روسيا بشكل كبير صادراتها من القمح، من 35 إلى 58 مليون طن. ومن المرجح أن تشحن نفس الكمية تقريبا في العام المقبل، لأن الانخفاض في الحصاد هذا العام في روسيا ضئيل، ويتراوح بين 4 و 5 في المائة. وينبغي أن نأخذ ذلك في الحسبان لأنه بما أن شحنات الحبوب تلك لم تكن مخصصة لأغراض إنسانية بل لأغراض تجارية، فإن أثرها على الشحنات إلى البلدان الفقيرة لا يذكر. ولم يذهب سوى 3 في المائة إلى أشد البلدان فقرا. وفي هذا الصدد، يشير التقييم النوعي لتأثير صفقة الحبوب من حيث إمدادات الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية إلى أنه ليس تأثيرا يذكر.

وكما قلت، كان من المستحيل تقريبا إجراء تقييمات دقيقة لأن الأسواق كانت غير متوازنة بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الماضية. ولكي نفهم ببساطة مدى صعوبة الحالة في الأسواق الآن، ينبغي لنا أن نلاحظ أن التضخم في الصناعة في الولايات المتحدة كان أعلى من 20 في المائة قبل عام، واليوم، بعد عام واحد، بلغ ناقص 9 في المائة. بعبارة أخرى، نحن نشهد عملية انكماش. وهذا يجعل من المستحيل التكهن بأي نوع من التوقعات المستقرة للوضع أو استجابة السوق

في عامى 2019 و 2020. ولكن في السنوات القليلة المقبلة ينبغي أن يكون هناك رد فعل قوي جدا.

وفيما يتعلق بالجزء الثاني من صفقة الحبوب، روسيا مسؤولة عن ما يقرب من ثلث صادرات الحبوب. وذلك يمثل ما يقرب من 60 مليون طن في سوق يتراوح إجمالي حجمه بين 160 مليون طن و 180 مليون طن. ولهذا السبب، فإن سحب الحبوب الروسية من تلك السوق سيؤدى بالتأكيد إلى انهيار. والمشكلة هي أن تأثير سياسات الجزاءات على الحالة والجوانب اللوجستية يجعل إنتاج روسيا من الحبوب للتصدير غير مربح. ولم نر هذه المشكلة بعد، ولكن في العام المقبل، نتيجة لتلك السياسات، يمكن أن نشهد انخفاضا كبيرا في صادرات الحبوب الروسية، سيكون كارثة حقيقية على الأسواق، مع ارتفاع كبير في الأسعار. وهناك عامل إضافي هو توريد الأسمدة الروسية. وتبلغ حصة روسيا أكثر من 15 في المائة من سوق الأسمدة العالمية وتملك حصة كبيرة من سوق مكونات الأسمدة، وخاصة الأمونيا. والأسمدة هي محاصيل المستقبل. وإذا استُخدمت كمية أقل من الأسمدة في الأرض في هذا العام، سيكون هناك انخفاض كبير في المحاصيل في جميع أنحاء العالم. ويعبارة أخرى، هناك قرارات تُتخذ اليوم تفرض قيودا على الاتحاد الروسي بحكم الأمر الواقع – والسبب في أنني أقول "بحكم الواقع" هو أنه من الناحية الرسمية، قالت كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة مرارا وتكرارا إن الغذاء ليس من الفئات الخاضعة لقيود، ولكن الضغط على الجهات الفاعلة الاقتصادية كبير لدرجة أن الكثيرين يرفضون التعاون مع الاتحاد الروسي فيما يتعلق بنقل الأغذية والأسمدة. وستكون النتيجة الحتمية مشاكل رهيبة ونقصا هائلًا في الحبوب في الأسواق العالمية بعد عام أو عامين من الآن.

ولسنا في وضع يمكننا اليوم من تحديد ما ستكون عليه الزبادة في الأسعار، لأن الأسواق غير متوازنة بالمرة. ومن الممكن أن تشهد أسواق الأغذية المركزية العالمية انهيارا لتتحول إلى مجموعة من المجموعات الإقليمية، الأمر الذي يجري مناقشته كثيرا بالفعل، وهو لعوامل مختلفة. يمثل هذا على الأرجح رد فعل السوق على الجائحة أمر خطير للغاية فيما يتعلق بفعالية الإمدادات الغذائية، لا سيما على

الجبهة الإنسانية. وفي هذا الصدد، وفي الختام، أود أن أقول إنه للأسف هناك بالفعل مشاكل تتعلق بتنفيذ كل من الاتفاق الأول، بشأن مشاركة أوكرانيا، والثاني، بشأن مشاركة روسيا. ومع ذلك، من حيث التأثير، سواء على الأسواق العالمية العامة أو على الجبهة الإنسانية، فإن القيود المفروضة أكثر خطورة بكثير بالنسبة لروسيا عنها بالنسبة للصادرات الأوكرانية. وأريد فحسب أن أقول شيئا آخر، وهو أن الاتفاق بشأن مشاركة روسيا سيكون له على أسعار سوق المواد الغذائية والحالة الإنسانية تداعيات أكبر بكثير من الاتفاق مع أوكرانيا. وأعتقد أننا بحاجة إلى زيادة التركيز عليه في المناقشة ليتسنى تنفيذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أحيط علما بالإحاطة التي قدمها السيد خازن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. أعطى الكلمة لوزير الخارجية والتنقل البشري في إكوادور.

السيد مانريكي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، أنا ممتن لكم على عقد هذه الجلسة بناء على طلب فرنسا وإكوادور. كما أعرب عن تقديري للإحاطتين اللتين قدمهما السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. كما استمعت باهتمام إلى السيد خازن.

يصادف يوم غد، 22 تموز /يوليه، الذكرى السنوية الأولى التوقيع على مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي وصفها الأمين العام بأنها منارة للأمل. ومن المؤسف أنه بدلا من تقوية تلك الشعلة، تُتَخذ إجراءات قد تطفئها. ويؤسفني إعلان الاتحاد الروسي أنه سينهي مشاركته في المبادرة، التي كانت أساسية المتخفيف من العواقب العالمية لانعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب العدوان العسكري على أوكرانيا. ومنذ بدء الغزو، ظل الأمين العام يحذر من العواقب العالمية التي قد تترتب على النزاع، مشيرا إلى أن أشد آثاره ستكون على الأشخاص ذوي الموارد الأقل، بسبب تعطل سلسلة التوريد، مما رفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأسعار الغذاء إلى أعلى مستوى له في التاريخ.

وفي آذار/مارس 2022، بعد أسابيع قليلة من بدء الحرب، استضافت إكوادور المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العواقب الإقليمية والعالمية شاغلا رئيسيا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حين أن صادرات الحبوب ليست عمليات معونة غذائية في حد ذاتها، فإنها لا تزال تؤدي دورا حيويا في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي في الحالة الإنسانية على مستوى العالم. وقد أدى تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلى إنقاذ ملايين الأشخاص من الجوع، ولا سيما في أكثر المناطق هشاشة، كما أكدت مرارا منظمة الأغذية والزراعة وحتى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وبجب أن نضيف إلى ذلك الأثر الذي سيحدثه تعليق المبادرة على عمليات برنامج الأغذية العالمي، التي استفاد منها آلاف الأطفال في أفغانستان واليمن والقرن الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر. فهل يمكن أن تكون ثمة طريقة أسوأ لتنفيذ القرار 2417 (2018)، الذي حث فيه المجلس جميع الأطراف قبل خمس سنوات على كفالة الأداء السليم للمنظومات الغذائية والأسواق في حالات النزاع المسلح؟ وهل يمكن أن تكون ثمة طريقة أسوأ تصاحب قرار تعليق مبادرة الحبوب من قصف المدن الساحلية والبنية التحتية لتحميل الحبوب في أوكرانيا، وتحديدا في أوديسا؟ ناهيك عن أن أي تهديد أو هجوم ضد سفن مدنية في البحر الأسود سيكون غير مقبول. وتشدد إكوادور على أهمية احترام نظم الإمدادات الغذائية وتوفير المياه، وتُذكر الجميع بالحظر القائم على مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أو تدميرها، أو إزالتها، أو جعلها عديمة الفائدة، بما في ذلك الأصول الزراعية والمحاصيل. كما نشعر بالأسى إزاء التأثير المتزايد للغزو على الزراعة وسبل عيش سكان المناطق الريفية في أوكرانيا، حيث تكبدت الأسر المعيشية عشرات البلايين من الخسائر والتدمير الهائل للآلات والمعدات ومرافق التخزين والمحاصيل والمدخلات و 000 000 هكتار من الأراضي الزراعية، كما أبلغنا للتو.

ويجب وقف الهجمات على العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية ومقارهم، بما في ذلك أوديسا وميكولاييف، ونحث الاتحاد

الروسي على السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرته مؤقتا. ونصر على ضرورة أن يحترم الطرفان دون قيود التزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

يساورنا القلق إزاء التلوث الناجم عن الألغام وبقايا المتفجرات. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن استخدام الذخائر العنقودية نظرا لما تسببه من أضرار جانبية فورية ومتوسطة وطويلة الأجل. وتصر إكوادور، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، على وجوب حظر تلك الأسلحة.

أخيرا، نحث مجلس الأمن بقوة على أن يؤكد مجددا دعمه لعمل الأمين العام كما فعل في أيار/مايو 2022. إذ سيظل ذلك العمل لا غنى عنه سواء على الصعيد الإنساني أو على صعيد الجهود الرامية إلى تقريبنا من تحقيق سلام عادل ودائم يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة ديكارلو والسيد غريفيث على إحاطتيهما.

دعت فرنسا، إلى جانب الإكوادور، إلى عقد جلسة اليوم لأن روسيا تجاوزت هذا الأسبوع حدا جديدا ينم عن الاستخفاف وعدم المسؤولية. لقد سمعناها جميعا تدعي خلال الأشهر القليلة الماضية أنها تشعر بقلق بالغ إزاء حالة أفقر البلدان. فبعد أن عرضت روسيا الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي للخطر بمهاجمة أوكرانيا، أنهت قبل بضعة أيام مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وشدد الأمين العام على الأثر الخطير الذي سيحدثه ذلك على أكثر البلدان ضعفا.

ومنذ ذلك الحين، ما برحت تقصف موانئ أوديسا وتشيرنومورسك وميكولاييف ومحطات الحبوب التابعة لها، وهي بنية تحتية مدنية. وكما ذكّرنا الأمين العام أمس، فإن تدمير البنية التحتية المدنية انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت الذي يعاني فيه ملايين الأشخاص من الجوع، يُعتقد أن روسيا قد دمرت بالفعل أكثر من 000 60 طن من الحبوب.

وأعلنت أيضا، عن طريق وزارة دفاعها، أنه اعتبارا من منتصف ليل 20 تموز /يوليه ستُعامل جميع السفن المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود على أنها تحمل سلعا أو معدات عسكرية. وبهذه الأعمال، ترتكب روسيا المزيد من جرائم الحرب وتستخدم الجوع مرة أخرى كسلاح. وبقيامها بذلك، فإنها ترتكب خطأ استراتيجيا.

تدين فرنسا بأشد العبارات قرار روسيا إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وتتحمل روسيا، بهذا القرار، المسؤولية عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم. ففي خلال عام واحد، مكنت هذه المبادرة من تصدير ما يقرب من 33 مليون طن من الحبوب، ذهب أكثر من نصفها إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأسفرت عن انخفاض بنسبة 23 في المائة في أسعار السلع الزراعية. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من تصدير 000 725 طن من الحبوب من الموانئ الأوكرانية إلى أكثر البلدان تضررا من الجوع، ولا سيما أفغانستان واليمن والقرن الأفريقي. وسيؤدي إغلاق البحر الأسود إلى زيادة تكلفة العمليات الإنسانية في وقت يعاني فيه العالم من نقص شديد في الموارد بالفعل. وفي المقام الأول، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى آثار تضخمية، ستؤثر أساسا على قطاعي الزراعة والأغذية وعلى المنتجين والأسر المعيشية الفقيرة في أكثر البلدان ضعفا.

ما هي أسباب اتخاذ روسيا لهذا الخيار؟ إن روسيا، بمنعها الصادرات من الموانئ الأوكرانية ورفع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية، تزيد من أرباح صادراتها. وتزيد من إيراداتها لتمويل حربها العدوانية ضد أوكرانيا. هذا هو الواقع. تسعى روسيا إلى لعب دور الضحية وتزعم أنها تعرضت للغش بسبب اتفاقات اسطنبول. مع ذلك، وكما أشار الأمين العام في بيانه المؤرخ 17 تموز/يوليه، وصلت صادرات الحبوب الروسية إلى مستويات عالية جدا منذ الصيف الماضي وعادت صادراتها من الأسمدة تقريبا إلى ما كانت عليه قبل غزو 24 شباط/فبراير 2022.

وتشيد فرنسا بجهود الأمين العام وتركيا، اللذين حاولا ويواصلان المحاولة لإنقاذ المبادرة. وتعمل الأمم المتحدة بلا كلل لاقتراح الحلول. مع ذلك، لم تتكرم روسيا حتى بالرد على مقترحاتها.

وستواصل فرنسا، من جانبها، وبالتعاون مع شركائها، تكثيف جهودها للحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وقدمت مساعدات للأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية المستدامة بقيمة 840 مليون يورو في عام 2022. ويوم أمس، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تعزيز القدرات التصديرية لممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، والتي تؤدي دورا حاسما ومكنت من تصدير 41 مليون طن من الحبوب من أوكرانيا منذ آذار /مارس 2022.

إن قرار روسيا بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب يضخم العواقب السلبية للعدوان الروسي على أوكرانيا. اسمحوا لي أن أكرر: المباشرة التي يمكن أن يحدثها إنهاء المبادرة، يتعين علينا مضاعفة لم يكن ليحدث شيء من هذا لو لم تغز روسيا أوكرانيا في المقام الأول. لذلك، ندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف عدوانها وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية.

> السيدة أوسى (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر فرنسا واكوادور على دعوتهما إلى عقد هذه الجلسة، وأشكر مقدمي الإحاطتين على وجهات نظرهما.

> كما تفهم غانا، فإنه لم يعد هناك أمل في تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي أنهيت في 17 تموز /يوليه، إلى أن يحدث تحول أساسي في موقف الاتحاد الروسي. ولكننا، بوصفنا دبلوماسيين، نمتلك، من خلال الحوار والدبلوماسية، القدرة على بعث الأمل، حيثما فقد هذا الأمل، وبدء حياة جديدة عندما تعجز الترتيبات التي وضعناها لخدمة مصالحنا المشتركة عن الارتقاء لمستوى توقعاتنا.

> ولذلك، ويقدر ما شعرنا بخيبة أمل عميقة إزاء عدم تجديد المبادرة، فإننا نشجع الأمم المتحدة وجميع البلدان التي قامت بدور في المبادرة على بذل جهود إضافية للمساعدة في معالجة الشواغل التي أعرب عنها باستمرار فيما يتعلق بمذكرة التفاهم الإضافية، وخاصة فيما يتعلق بتصدير الأمونيا الروسية إلى الأسواق العالمية وتصدير المنتجات الزراعية والأسمدة.

> ونعتقد أنه على الرغم من أي قيود قد تكون واجهتها المبادرة، فقد أدت دورا في استقرار أسعار المواد الغذائية العالمية منذ تموز/

يوليه 2022، بتصدير أكثر من 32 مليون طن من السلع الغذائية من أوكرانيا، بما في ذلك نقل أكثر من 000 725 طن من القمح إلى البلدان التي كانت في أمس الحاجة إلى مخزونات الغذاء في إطار برنامج الأغذية العالمي. وكانت المبادرة أيضا اختبارا لكيفية إيجاد المرونة في سلاسل الإمدادات الغذائية في أوقات الأزمات الكبري. وبينما يمكننا أن نتعلم من الدروس الحالية، فإن إنهاءها لن يخدم المصلحة الدولية الأوسع نطاقا وقضية الأمن الغذائي العالمي.

ومع ذلك، فإننا نرى أنه لكي نعالج على نحو مستدام الآثار غير جهودنا لإيجاد طريق للسلام يكون مقبولا لطرفي النزاع. وكما ذكرنا من قبل، من غير المرجح أن تؤدي زيادة عسكرة النزاع إلى تغيير كبير في الديناميات على أرض الواقع. إذ من شأنها إطالة أمد المعاناة على كلا الجانبين، وبؤس العالم.

ومن ثم، نكرر دعوتنا إلى أوكرانيا والاتحاد الروسي لوقف الأعمال العدائية وتبنى الحوار والدبلوماسية إذا كانا حريصين على تحقيق سلام طويل الأجل. ونعتقد أن البلدين، بوصفهما جارين، ليس لديهما خيار سوى إيجاد طريقة تمكنهما من تسوية خلافاتهما سلميا. وربما لا يكون النظر في إمكانية وجود خيارات أخرى خيارا واقعيا.

السيد ديابا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث ووكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتيهما والمعلومات التي قدماها إلينا. كما استمعنا باهتمام إلى بيان السيد ميخائيل خازن.

اقترحت إكوادور وفرنسا الدعوة إلى عقد هذه الجلسة عقب تعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وكان ذلك الاتفاق، الموقع في تموز /يوليه 2022، قد بث قدرا كبيرا من الأمل في أن يكون هناك درجة ما من التهدئة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

إن النزاع المسلح في أوكرانيا، الذي نتابعه باهتمام وقلق كبيربن منذ شهور، على وشك أن يأخذ منعطفا آخر لا يقل خطورة عن المنعطف السابق. وقد ضمن الاتفاق الرباعي بين روسيا وأوكرانيا،

تحت رعاية الأمم المتحدة وتركيا، تصدير الحبوب بصورة آمنة عبر البحر الأسود لمدة عام كامل، مما مكن، ولو بشكل طفيف، من تجنب ارتفاع أسعار الحبوب وخطر انعدام الأمن الغذائي في مناطق معينة، مثل القرن الأفريقي، والتي تعاني من الجفاف المتكرر.

واليوم، مع تأثر السياق الاقتصادي العالمي تأثرا شديدا بتعدد الأزمات، ولا سيما الأزمات الإنسانية، يمكن أن تصبح تكلفة عدم الاستقرار أفدح. ولذلك، نحث الأطراف على بذل جهود في الحوار لإيجاد حل دبلوماسي واقتصادي يعود بالنفع على الجميع. كما نحث الأمين العام على مواصلة تبادل الآراء مع الأطراف بغية كسر الجمود الحالي.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

قبل العدوان العسكري الخاص، كانت أوكرانيا، وهي إحدى سلال الخبر في العالم، تساهم بنسبة 12 في المائة من صادرات الذرة في العالم وحوالي 10 في المائة من صادرات القمح. وكانت تنتج ما يكفي من الغذاء لإطعام 400 مليون شخص سنويا، وخاصة في بلدان في أفريقيا والشرق الأوسط. ومنذ 24 شباط/فبراير 2022، احتاج هؤلاء الملايين إلى إذن من روسيا للحصول على طعامهم المعتاد.

وفي العام الماضي، مع بداية الحرب غير المبررة في أوكرانيا، عانى العالم من هزات أصابته بالصدمة بسبب الزيادة الحادة المفاجئة في أسعار المواد الغذائية. وأوقع انعدام الأمن الغذائي الخلل في الأسواق العالمية وكان بمثابة عقاب للأسر المعيشية وأصاب الحكومات بالرعب. وسارعت روسيا إلى الترويج لروايتها التي لم يصدقها العالم، ومفادها أن ما حدث كان نتيجة للعقوبات المفروضة عليها. وسببت تلك القصة بعض الضجيج ولكنها لم تقنع أحدا، تماما كما كانت نتيجة كل شيء تقريبا يتعلق بحربها.

ثم جاءت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهي من بين الإنجازات والأخبار الإيجابية القليلة على الجبهة الدبلوماسية، وذلك بفضل الجهود المخلصة التي بذلتها تركيا والأمين العام. وأدت المبادرة

فجأة إلى تحسن أحوال الأسواق وتثبيت الأسعار وتهدئة العالم. لقد كانت منارة للرشد في محيط من اليأس.

واختفى خطاب العقوبات وتنفس العالم، وخاصة بلدان الجنوب، الصعداء. والواقع أن قرابة نسبة 61 في المائة من كميات الحبوب المصدرة من أوكرانيا البالغ إجماليها نحو 33 مليون طن قد شُحنت إلى بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وشكل القمح نسبة 65 في المائة من تلك الحبوب.

وكان هذا هو الحال حتى 27 تموز/يوليه، عندما قررت روسيا أن الوقت قد حان للمقامرة مرة أخرى. ولكي نكون منصفين، لم يكن ذلك مفاجئا. فلطالما كانت روسيا تشعر بالقلق وعدم الرضا إزاء تلك الصفقة، وهي مشاعر لم تخفها. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، خضعت 10 سفن للتفتيش يوميا، ثم 7 سفن في تشرين الثاني/نوفمبر وانخفضت العدد إلى سفينتين في أيار/مايو، في حين كانت الطاقة الحقيقية للتفتيش 40 سفينة في اليوم. في المقابل، شهد العام الماضي زيادة في الصادرات الغذائية الروسية – التي لا تخضع لأي عقوبات، وهو أمر يجب تسليط الضوء عليه – ويصدر البلد الكثير من الحبوب والأسمدة من نوفوروسيسك.

فما هو الخطأ في ذلك؟ خلال شهور الحرب الطويلة هذه، تعلمنا أنه من أجل فهم الواقع، لا ينبغي للمرء أن يعتمد على ما تقوله روسيا، بل على ما تغفله. ويستخدم الكرملين الآن أي مشاركة مستقبلية في صفقة الحبوب كورقة مساومة لتخفيف العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي.

ويشكو المنتجون الزراعيون الروس من الأسعار في الأسواق العالمية لهذه السلع. إنهم يريدون كسب المزيد من المال. ولهذا السبب، يحتاجون إلى زيادة الأسعار. وفي العالم الذي بنيناه، والذي أصفه بالنظام الدولي القائم على القواعد، يحدث ذلك عن طريق المنافسة العادلة، وليس الفرض الوحشي. لكن هذا ما يحاول الروس فعله بنفطهم، وهذا ما فعلوه بغازهم، والأن يفعلون ذلك مرة أخرى بالطعام. وفي حرب لا يكسبها الروس، يجب استخدام كل شيء كسلاح. والحصار الذي

تغرضه روسيا على الموانئ الأوكرانية، منذ اليوم الأول، هو محاولة متعمدة لخنق الاقتصاد الأوكراني. وبعد أكثر من 500 يوم من الحرب الكارثية، لا يزال الهدف كما هو، حيث تواصل روسيا تدمير البنية التحتية لأوكرانيا وقتل شعبها واختطاف أطفالها.

والآن، كما ذكر وكيل الأمين العام وزملاء آخرون، فإن الهجمات الروسية اليومية تهدف إلى تدمير موانئ أوكرانيا، بما في ذلك أوديسا، وهي مدينة مدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي. لكن روسيا لا تعاقب أوكرانيا وحدها. ومن شأن إنهاء الاتفاق أن يزعزع استقرار أسعار الغذاء العالمية وأن يعرض للخطر البلدان والشعوب الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في وقت تسبب فيه تغير المناخ والنزاع وعدم الاستقرار السياسي وعوامل أخرى بالفعل في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. ووفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية، تمثل الواردات من أوكرانيا 75 في المائة من إجمالي واردات لبنان من القمح و 59 في المائة من واردات باكستان و 49 في المائة من واردات إثيوبيا، على سبيل المثال لا الحصر في قائمة طويلة من البلدان.

وإذا ما ارتفع سعر رغيف الخبر أو افتقده الناس على الأرفف المعتادة في عشرات البلدان، فيجب أن يعرفوا الطرف الذي ينبغي إلقاء اللوم عليه لأن قتل الصفقة هو بمثابة عبث بطعام الفقراء واحتياجات الجياع. ربما لا يمكن للجميع أن يفهموا على الفور أن رجلا واحدا مستعد لتجويع الناس في جميع أنحاء العالم من أجل بقائه السياسي لتبرير أخطائه البشعة وتبرير سوء تقديره الفظيع، ولكن الأمر مجرد مسألة وقت قبل أن يدرك الجميع أنه من خلال محاولة محاكاة القوة على حساب الجياع، فإن ذلك الرجل يُظهر فحسب ضعفه واستخفافه.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما وأن أعرب لهما أيضا، بالنيابة عن بلدي، سويسرا، عن بالغ تقديرنا لعملهما الدؤوب لتخفيف معاناة السكان المدنيين.

مرة أخرى، وصلنا إلى نهاية أسبوع من الأخبار القاتمة فيما يتعلق بالعدوان العسكري الروسى على أوكرانيا: المزيد من الهجمات

والمزيد من الضحايا المدنيين والدمار والمزيد من عدم اليقين لشعب أوكرانيا والعالم. ووفقا لتقارير موثوقة، أصابت غارة جوية في ميكولاييف بالقرب من أوديسا منازل ودارا للحضانة أمس. وهذه الهجمات وحشية بقدر ما هي غير مقبولة. وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء هذا التصعيد الواضح، الذي يؤثر مرة أخرى على المدنيين والبنية التحتية المدنية في جنوب أوكرانيا.

ونُذكر بأن القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن الأعمال الانتقامية، ولا سيما ضد الأشخاص والممتلكات المشمولين بالحماية. ولا بد من احترام القواعد التي تحكم سير الأعمال العدائية. كما نشارك في إدانة الهجمات الروسية على المنشآت المرفئية في أوديسا وغيرها من موانئ البحر الأسود الأوكرانية.

فلهذه الهجمات، شأنها شان قرار روسيا المتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، تداعيات تتجاوز أوكرانيا كثيرا. وقد ثبت أن الاتفاقات الموقعة في اسطنبول قبل عام ضرورية للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، كما سمعنا اليوم. فقد مكنت المبادرة من تصدير أكثر من 32 مليون طن من الأغذية من أوكرانيا إلى 45 بلدا في ثلاث قارات وساعدت في خفض أسعار الأغذية العالمية ومكنت برنامج الأغذية العالمي من شحن أكثر من 700 725 أطنان من القمح لدعم العمليات الإنسانية.

ونكرر الإعراب عن أسفنا العميق لقرار روسيا عدم تمديد هذه المبادرة. ونخشى أن يؤدي هذا القرار إلى تفاقم حالات الشدائد وأن يؤثر بشكل خاص على أفقر الناس. ويساورنا القلق أيضا إزاء خطر زعزعة الاستقرار الذي يمثله انعدام الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم.

وسويسرا مقتنعة بأن تجديد المبادرة أمر في مصلحة الأمن الغذائي العالمي. ويساورنا القلق إزاء التصعيد العسكري والخطاب المستخدم منذ القرار الروسي وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل ضار، لا سيما فيما يتعلق بالملاحة المدنية.

ونرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام، فضلا عن جهود تركيا وجميع الأطراف الفاعلة المعنية، لتيسير وصول المنتجات

الغذائية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا إلى الأسواق العالمية سريعا وبلا عوائق. وما زلنا على استعداد لدعم هذه الجهود، بحكم دورنا كدولة مضيفة.

كما قال متكلمون آخرون، كان توقيع الاتفاقات في اسطنبول قبل عام واحد من بين لحظات الأمل القليلة بعد بدء العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. وثبت أنه حتى في أحلك الأوقات، يمكن إيجاد حلول دبلوماسية من أجل هدف أعم، وهو تذكير بأن الإنسانية واحترام أضعف الفئات يجب أن يسودا – ويمكن – أن يسودا.

وتتعارض أحداث هذا الأسبوع مع ما فتئنا ندعو إليه منذ شباط/ فبراير 2022. ويجب أن يتوقف هذا الاتجاه التصعيدي. فكلما طال أمد العدوان العسكري، زادت تداعياته. ولذلك ندعو روسيا مرة أخرى – ولن نتوقف عن دعوتنا مهما طال الأمر – إلى تهدئة الحالة وإنهاء عملياتها القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وقد استمعت باهتمام أيضا إلى ملاحظات السيد خازن.

تكتسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن صادرات روسيا من الأغذية والأسمدة أهمية كبيرة لكفالة الإمدادات الغذائية على الصعيد العالمي وتحقيق الاستقرار في أسواق الأغذية العالمية. وينبغي تنفيذ كلتيهما بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة، كما ينبغي معالجة الشواغل المعقولة للأطراف المعنية. وفي الأيام القليلة الماضية، أعرب الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا عن استعداده للنظر في استئناف مشاركته في المبادرة إذا أحرز تقدم ملموس في إزالة العقبات التي تعترض سبيل تصديره للحبوب والأسمدة. وقد قال الأمين العام غوتيريش إنه سيواصل بذل الجهود لكفالة وصول الحبوب والأسمدة الأوكرانية والروسية إلى الأسواق العالمية.

وتأمل الصين أن تعمل الأطراف المعنية بما يخدم الحفاظ على الأمن الغذائي الدولي والتخفيف من حدة أزمة الغذاء في البلدان النامية على وجه الخصوص، من خلال العمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات

الصلة لتعزيز الحوار والمشاورات وتلاقي الطرفين في منتصف الطريق والسعي إلى التوصل إلى حل متوازنللشواغل المشروعة لجميع الأطراف لكي تستأنف روسيا وأوكرانيا تصدير الحبوب والأسمدة في أقرب وقت ممكن. ولا تزال الحالة في أوكرانيا تشهد تصعيدا منذ بعض الوقت وتظهر اتجاها متزايدا على نحو مطر، في ظل ما تتعرض له الهياكل الأساسية المدنية الهامة من هجمات عديدة. وتدعو الصين الطرفين إلى أن يسمحا للهدوء بأن يسود ويمارسا ضبط النفس ويتقيدا تقيدا صارما بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ الضرورة والتمييز والتناسب وأن يمتنعا عن مهاجمة المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ويبذلا كل جهد ممكن للحيلولة دون اتساع النزاع من أجل تفادي حدوث أزمة إنسانية أكبر.

ويكمن السبيل الحقيقي لإيجاد حل للحالة الإنسانية في أوكرانيا في التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية. ومرة أخرى، تدعو الصين طرفي النزاع إلى استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن وتدعو المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين تدافع عن سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. وينبغي احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأخذ الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الأطراف على محمل الجد. وينبغي دعم جميع الجهود التي يمكن أن تساعد في حل الأزمة سلميا. وستواصل الصين الدعوة إلى السلام والحوار والعمل بلا كلل مع المجتمع الدولي لتعزيز التوصل إلى حل سياسي لمسألة أوكرانيا.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلي الأمين العام غريفيث وديكارلو على إحاطتيهما الرصينتين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لإكوادور وفرنسا على دعوتهما إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

يبدو أن روسيا تتحدر كل أسبوع إلى مستوى جديد من التدني. ففي الأسبوع الماضي، عرقلت روسيا منفردة مشروع القرار التوفيقي (S/2023/506) الذي كان من شأنه أن يمدد عمليات تقديم المساعدات عبر الحدود للسوريين الذين تشتد حاجتهم إليها. وفي هذا الأسبوع، علمت روسيا مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهو

ترتيب ساعد في إطعام أشد الفئات ضعفا في العالم، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد سمعنا أحد مقدمي الإحاطات يصف المبادرة بأن تأثيرها لا يُذكر. غير أنه يتعين علينا أن نسأل الأشخاص الذين يتلقون تلك المساعدات إذا كانوا يعتقدون ذلك. ويوم الأربعاء، أطلق الكرملين القذائف والطائرات المسيرة على الموانئ الأوكرانية، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين وتدمير 000 60 طن من الحبوب – وأكرر 000 60 طن – وهو مقدار يكفي وفقا لبرنامج الأغذية العالمي لإطعام أكثر من 000 270 شخص لمدة عام. وفي هذا الأسبوع، أعلنت روسيا أيضا أن جميع السفن المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية في مياه البحر الأسود ستعتبر ناقلات محتملة لشحنات عسكرية، وهو ما كان يمكن تجنبه من خلال إجراء عمليات التفتيش التي تنص عليها المبادرة. وتشير التقارير إلى أن روسيا نفذت الليلة الماضية جولة أخرى من الهجمات في منطقة أوديسا.

إن روسيا تشن حربا على إمدادات الغذاء في العالم. إنها تشن حربا على الفقراء في وقت يشتد فيه الاحتياج. وكما سمعنا، فإن الناس غاضبون وسيموتون. ولدى الولايات المتحدة معلومات تفيد بأن الجيش الروسي قد يوسع استهدافه لمنشآت الحبوب الأوكرانية ليشمل شن هجمات على السفن المدنية في البحر الأسود. وتشير معلوماتنا أيضا إلى أن روسيا زرعت المزيد من الألغام البحرية في الطرق المؤدية إلى الموانئ الأوكرانية. ونرى في ذلك جهدا منسقا لتبرير أي هجمات على السفن المدنية في البحر الأسود وإلقاء اللوم على أوكرانيا.

وبعد مرور أكثر من 500 يوم على غزو الرئيس بوتين الشامل لأوكرانيا، يسهل أن تتبلد مشاعرنا في مواجهة الحملة الوحشية الروسية. غير أننا لا يمكن أن نسمح لأحاسيسنا بأن تتبلد. فهذا ليس طبيعيا. ولا يمكن لهذا أن يكون سلوك بلد مسؤول وعضو دائم في مجلس الأمن. فالمجلس مكلف بصون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد قوضت روسيا السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وتتعارض أفعالها تماما مع كل ما يمثله المجلس. فقد استخدمت روسيا الغذاء كسلاح منذ الأيام الأولى لحربها غير المبررة وغير القانونية على أوكرانيا. وحولت القوات الروسية حقول القمح الأوكرانية الواسعة إلى ساحات

قتال. وأفسدت الحقول بالألغام والقنابل وسرقت المعدات والهياكل الأساسية الحيوية الزراعية ودمرتها. ويجب أن توقف موسكو هجماتها على الأراضي والهياكل الأساسية الزراعية في أوكرانيا. وقد رفضت روسيا، حتى عندما كانت طرفا في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أن تنفذ الترتيب بالكامل وكثيرا ما عرقلت مغادرة السفن المليئة بالأغذية للميناء. وبالرغم من ذلك، كانت المبادرة تُحدث تغييرا حقيقيا. وكانت تساعد في إطعام العالم. وهذا ليس بالأمر الهين، كما قد يحاول البعض دفعنا للتصديق. فقد جلب هذا الترتيب الاستقرار إلى أسواق الغذاء العالمية وخفض أسعار المواد الغذائية للجميع؛ وعزز العمل الإنساني والصومال واليمن؛ وسهل تصدير 32 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية الأوكرانية، أي ما يعادل 18 بليون رغيف خبز.

ونعلم أيضا أن أكثر من ثاثي صادرات الأغذية التي يسرها الترتيب قد ذهبت إلى البلدان النامية. وجلبت أول سفينة غادرت البحر الأسود بموجب هذا الترتيب الحبوب إلى لبنان. ومنذ ذلك الحين، جلبت السفن، بفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، الأغذية إلى الموانئ في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، من السودان إلى إثيوبيا وليبيا. وفي نفس اليوم الذي علقت فيه روسيا مشاركتها في المبادرة، ارتفعت أسعار الحبوب العالمية بشكل حاد. وبينما يستفيد المصدرون الروس فعليا، يعاني الملايين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف شراء الحبوب بسعر أعلى، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. ولنكن واضحين: ليس لدى روسيا أي أسباب مشروعة لتعليق مشاركتها في الترتيب. وهي تود أن تجعلنا نعتقد أن الجزاءات قد منعت صادراتها. وذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. فقد كانت تصدر حبوبا أكثر من أي وقت مضى وبأسعار أعلى. إنها ببساطة تستخدم مبادرة البحر الأسود أداة للابتزاز. إنها تمارس مناورات سياسية وتحتجز البشرية رهينة.

لقد أعلنت الأمم المتحدة وتركيا أنهما تريدان لهذا الترتيب أن يستمر. وقالت أوكرانيا علنا إنها تريد لهذا الترتيب أن يستمر. ومن الجلى أن العالم يربد أن يستمر هذا الترتيب. وتتجه أنظار العالم الآن

إلى روسيا. ولم يفت الأوان بعد لتتراجع موسكو عن قرارها وتمدد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتوسع نطاقها وتنفذها بالكامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة وتركيا على كل ما فعلاه لمحاولة إبقاء هذا الترتيب حيا. ويجب على المجلس وجميع الدول الأعضاء أن يتكاتفوا ويحثوا روسيا على استئناف المفاوضات بحسن نية ويضعوا حدا لهذه الحرب البشعة في أوكرانيا من أجل خير أكثر الناس جوعا في العالم وخير البشرية.

السيد كومانغا (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتنان موزامبيق للرئاسة على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أنا أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات.

وقد كانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ترتيبا مديما للحياة، توسط فيه الأمين العام. ونحن نشيد بهذه المبادرة، التي مكنت ما يقرب من إيصال 32 مليون طن من الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية، وبالتالى التخفيف من احتياجات الناس في جميع أنحاء العالم.

وقد كان الأمين العام محقا في الإشادة بالمبادرة بوصفها منارة أمل في عالم مضطرب. ومن المؤكد أن تعليقها سيزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية العالمية في عالم يتصارع أصلا مع كارثة حقيقية من النزاعات وتغير المناخ وتضاؤل الثقة في قدرتنا الجماعية على التفاوض والالتزام بالحلول المتعددة الأطراف. وقد قيل لنا أن مؤشرات الغذاء العالمية تظهر بالفعل زيادات حادة. وتستعد وكالات العمل الإنساني لاحتمال حدوث نقص في الغذاء وزيادة الجوع في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

ونقر بالشواغل المتعلقة بتنفيذ المذكرتين التوأم اللتين تيمران تصدير الحبوب والمنتجات الزراعية. وقد ذهب نحو 3 في المائة من الصادرات بموجب صفقة البحر الأسود، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، إلى البلدان المنخفضة الدخل، وذهب نحو 44 في المائة منها إلى البلدان المرتفعة الدخل والباقي إلى الدول المتوسطة الدخل. ولذلك، تحث موزامبيق جميع الأطراف والجهات الضامنة لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على أن تحذو حذو الأمين العام، الذي أعاد تأكيد التزامه

الثابت بتيسير نقل المنتجات الغذائية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا إلى الأسواق الدولية.

ونحث جميع الأطراف على تنحية خلافاتها جانبا، مع مراعاة المشقة التي من المحتمل أن تنجم عن تعليق هذا الترتيب. فنحن، مرة أخرى، أمام درس آخر يشهد على أن المشاكل الإنسانية تتطلب حلا سياسيا. وتعيد موزامبيق التأكيد، في ذلك الصدد، على دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية واستثناف المفاوضات المباشرة بين الأطراف، في امتثال كامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات، وقد استمعنا باهتمام إلى السيد ميخائيل خازن. وأرحب أنا أيضا بمشاركة أوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد اجتمع المجلس، في وقت سابق من هذا الأسبوع، بعد وقت قصير من ورود أنباء عن عدم تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب (انظر S/PV.9380). وفي الوقت القصير الذي انقضى منذ ذلك الحين، استمرت العقود الآجلة للقمح في الارتفاع، ما ينذر بمزيد من الصعوبات للبلدان النامية في تأمين المواد الغذائية الأساسية الضرورية. وإذا لم يتخذ أي إجراء، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

فبعد عام من الإمهال، أسهمت خلاله مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في انخفاض الأسعار، يواجه العالم الآن خطر زعزعة استقرار الأسواق ونقص الأغذية – مرة أخرى بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا. وكان للمبادرة ومذكرة التفاهم بشأن تصدير الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية بالفعل أثر كبير على الأمن الغذائي العالمي. ولم تكن تلك الاتفاقات مثالية بأي حال من الأحوال، لكنها أسفرت عن شحن أكثر من 32 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية الأوكرانية إلى العالم. وعلى ذلك، سرعان ما أصبحت شريان حياة لمن هم في أمس الحاجة.

وتأسف دولة الإمارات العربية المتحدة أسفا عميقا لعدم تمديد المبادرة. ومع ذلك، فإننا نشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين

العام والأمم المتحدة لتيسير النقل المستمر للمنتجات الغذائية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا إلى الأسواق الدولية.

وقد نتجت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب عن جهود دبلوماسية مكثفة وحوار، وهي واحدة من التطورات الإيجابية القليلة جدا في خضم الحرب في أوكرانيا طوال الأشهر الـ 18 الماضية. والآن ليس الوقت المناسب للانسحاب. بل على العكس من ذلك، حان الوقت للبناء على أي خطوات إيجابية لتأمين طريق جديد للمضى قدما.

وهذا النزاع ليس السبب الوحيد لأزمة انعدام الأمن الغذائي التي نواجهها. فالتحذيرات المتزايدة الخطورة التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سبقت الحرب، غير أن أحداث العام ونصف العام الذي مضى أدت إلى تفاقم ذلك الاتجاه بشكل كبير. ولا تزال معظم الدول الأعضاء تدعو إلى إنهاء هذه الحرب – وهي حرب تسببت في معاناة هائلة للأوكرانيين وضاعفت المصاعب التي يواجهها مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم وأجهدت النظام المتعدد الأطراف.

ولئن كان من الأهمية بمكان أن تعود الأغذية والأسمدة الأوكرانية والروسية إلى الأسواق العالمية، فيجب علينا ألا ندع هذه المسألة تحجب السياق الأوسع. فالسلام العادل والمستدام وجده، في نهاية المطاف، هو الذي سيساعد على تصحيح الاضطرابات التي نشهدها داخل أوكرانيا وخارجها. وهذا ما دعت إليه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – سلام يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

تدين مالطة بشدة قرار روسيا الانفرادي بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. إننا نرى ذلك القرار على حقيقته – مثال مؤسف آخر على تسييس الاحتياجات الإنسانية الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية. ومن الواضح للجميع أن عبء هذا التطور يقع بالكامل على عاتق الاتحاد الروسي.

إن استخدام الغذاء سلاحا أمر غير مقبول وغير معقول على الإطلاق. ومن الضروري استعادة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وإعادة التوازن إلى سوق الغذاء العالمي والإسهام في تصدير أوكرانيا الحبوب إلى البلدان التي تمس حاجتها إليها.

وقد اضطلعت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، منذ إنشائها، بدور حيوي في تيسير تصدير حبوب أوكرانيا إلى الأسواق الدولية. وضمنت المبادرة، منذ تنفيذها، المرور الآمن لأكثر من 32 مليون طن متري من السلع الغذائية من الموانئ الأوكرانية. ومكنت المبادرة كذلك من شحن كمية كبيرة من الحبوب عن طريق سفن يستأجرها برنامج الأغذية العالمي، ما وفر دعما أساسيا لجهوده الإنسانية في إثيوبيا وأفغانستان والسودان والصومال وكينيا واليمن.

وعلى الرغم من ادعاءات الاتحاد الروسي بعكس ذلك، فإن أكثر من نصف الحبوب وثلثي القمح من المبادرة ذهبت إلى البلدان النامية، بما في ذلك بعض أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم مثل القرن الأفريقي ومنطقة الساحل واليمن وأفغانستان. وساعدت المبادرة على خفض أسعار المواد الغذائية بمقدار الربع تقريبا منذ مارس/آذار 2022. وأسهمت كل شحنة في الحد من المصاعب في أفقر بلدان العالم، لأن جلب الحبوب إلى الأسواق العالمية يخفض أسعار الأغذية للجميع.

تدين مالطة بشدة الهجمات الروسية الأخيرة على ميناء تشورنومورسك، جنوب أوكرانيا، والتي دمرت 60 000 طن من القمح المتجه إلى الصين، فضلا عن البنية التحتية لتصدير الحبوب. وندين أيضا استمرار القصف الليلي لمينائي أوديسا وميكولاييف والمناطق المحيطة بهما. وتهدف تلك الأعمال المؤسفة إلى إضعاف أداء البنية التحتية الضرورية للصادرات الأوكرانية. كما نشعر بقلق عميق إزاء التصريحات الروسية الرسمية التي تشير إلى أن جميع السفن التي تبحر إلى موانئ البحر الأسود الأوكرانية ستعتبر أهدافا عسكرية محتملة. ويجب على روسيا التوقف عن إغلاق الموانئ البحرية الأوكرانية بشكل غير قانوني والسماح بحرية الملاحة في البحر الأسود. وسيؤثر إغلاق غير قانوني والسماح بحرية الملاحة في البحر الأسود. وسيؤثر إغلاق

الممر الإنساني للبحر الأسود على المحاصيل للموسم المقبل، لأن المزارعين في أوكرانيا سيترددون في الزراعة إذا لم تكن هناك طريقة مجدية لإيصال محاصيلهم إلى السوق. وسيشعر بذلك أضعف الفئات السكانية الذين لن يكون أمامهم خيار سوى دفع أسعار أعلى للأغذية. وفي ذلك الصدد، يمكنني أن أؤكد أن ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي ستواصل مساعدة أوكرانيا بشتى الطرق لتيمير تصدير سلعها الزراعية إلى جميع أنحاء العالم.

إن الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم في خطر كبير الآن. وبالاستمرار في استخدام الموارد الغذائية كأداة، فإن روسيا مسؤولة عن الخلل الكبير في شحنات الحبوب العالمية وتفاقم التضخم في أسعار المواد الغذائية على نطاق دولي. وسيكون لانخفاض الإمدادات الغذائية آثار غير مباشرة على حياة الملايين، مما سيؤثر عليهم بشدة في مجالات الصحة والتعليم والتماسك الاجتماعي. وتحث مالطة روسيا على تغيير مسارها بشأن قرارها واستئناف تنفيذها فورا لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. فالتعاون والاستقرار فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية والأسمدة أمران حيويان لضمان الأمن الغذائي وتخفيف معاناة الفئات السكانية الضعيفة في المناطق التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تلك الإمدادات.

وجلسة اليوم توضح مرة أخرى العواقب البعيدة المدى لهذه الحرب العبثية وغير القانونية وغير المبررة. إنها تذكير صارخ آخر بتداعيات الحرب المدمرة ليس على المنطقة فحسب ولكن على بقية العالم أيضا. ولا يسعنا إلا أن نكرر بأقوى العبارات الممكنة ضرورة أن تنهي روسيا عدوانها وأن تسحب فورا وبشكل كامل جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضى أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث والسيدة ديكارلو ومقدم الإحاطة من المجتمع المدني على بياناتهم.

تفاقمت حالة الإمدادات الغذائية العالمية، التي تعرضت للخطر بالفعل بسبب عوامل مختلفة، بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا المستمر منذ أكثر من 500 يوم حتى الآن. ومن المحزن أن الحالة

قد تدهورت أكثر من ذلك، في أعقاب قرار روسيا في 17 تموز /يوليه بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وتدين اليابان العمل المؤسف الذي أقدمت عليه روسيا وتلاحظ أن روسيا كانت بالفعل عائقا كبيرا أمام الأداء السليم للمبادرة لعدة أشهر.

وأدت المبادرة، منذ إطلاقها في العام الماضي، دورا محوريا في ضمان الأمن الغذائي العالمي. ومن خلالها نُقل أكثر من 32 مليون طن من الحبوب والسلع الأخرى من الموانئ الأوكرانية. وعلاوة على ذلك، وُزع أكثر من 000 725 طن من الحبوب من خلال برنامج الأغذية العالمي، مما ساعد العمليات الإنسانية في بعض المناطق الأكثر تضررا في العالم، مثل أفغانستان واليمن والقرن الأفريقي. ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي تفرضها النزاعات وتغير المناخ وتصاعد أسعار الطاقة، أدت المبادرة إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بأكثر من 23 في المائة منذ آذار/ مارس من العام الماضي.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها قرار روسيا على الإمدادات الغذائية العالمية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة. والواقع أنه كان من المثير للقلق أن نشهد تقلبات أكبر في أسعار القمح العالمية مباشرة بعد الإجراءات المختلفة التي اتخذتها روسيا، بدءا بإنهاء المبادرة. كما تهدد روسيا بمعاملة السفن المدنية المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية كأهداف عسكرية محتملة. إن روسيا وحدها هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن جميع التداعيات الناجمة عن قرارها. وتدين اليابان إدانة قاطعة الهجمات الروسية على مناطق الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود، والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتدمير ما لا يقل عن 000 60 طن من الحبوب الأساسية الموجهة للتصدير. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الهجمات على البنية التحتية المدنية قد تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

ونشيد بالجهود المضنية التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة تركيا في تمديد المبادرة وتنفيذها. وأود أيضا أن أذكر المجلس ببيان هيروشيما للعمل من أجل الأمن الغذائي العالمي القادر على الصمود،

الصادر في أيار /مايو، والذي دعا إلى الاستمرار في تنفيذ المبادرة إلى أقصى حد. وتحث اليابان روسيا بقوة على الكف عن استخدام الغذاء كسلاح، الأمر الذي لن يساعد أبدا على إضفاء الشرعية على أعمال العنف الشنيعة التي ترتكبها وعلى العودة فورا إلى الإطار الدولي لاستئناف صادرات الحبوب.

ويجب ألا يتزعزع التزامنا الجماعي بالتخفيف من حدة الجوع في العالم والحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، تؤيد اليابان مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن ممرات التضامن لنقل الحبوب والأغذية الأوكرانية عن طريق البر . ومن جانبها، التزمت اليابان بأكثر من 250 مليون دولار لتسهيل صادرات أوكرانيا من الحبوب وتقديم المساعدات المتعلقة بالغذاء للأشخاص الضعفاء في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا. كما ندعم استعادة القدرة الإنتاجية الزراعية لأوكرانيا، التي تضررت بشدة بسبب العدوان الروسي. وفي وقت سابق من هذا العام، في آذار /مارس، قدمت اليابان بذور عباد الشمس والذرة إلى 400 من صغار المزارعين في خاركيف، مع التركيز بشكل خاص على المزارعات وشباب المزارعين، حيث أدت الحرب إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية والدخل.

وستواصل اليابان جهودها لتأمين الإمدادات الغذائية العالمية، مما يسهم في استقرار الأسواق العالمية بالشراكة مع المجتمع الدولي. وقد استمعنا اليوم إلى ما يسمى بالتحليل الموضوعي والحجج الرامية إلى التقليل من أهمية المبادرة. ولكننا استمعنا أيضا إلى متكلمين حول طاولة المجلس أعربوا عن القلق، وخاصة من البلدان التي يمكن أن تتضرر بشكل مباشر، ونشهد أعمالا تعرقل الصادرات والإنتاج الزراعيين الأوكرانيين. والحقيقة بسيطة. كل هذه المخاوف والمصاعب سببتها دون داع الحرب غير المبررة، أو على الأقل تفاقمت بشكل كبير وغير المشروط لقوات روسيا من أوكرانيا لإنهاء الحرب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم مقدم الإحاطة الذي اقترجناه وعلى

نهجكم العقلاني إزاء عدد الوفود التي سُمح لها بالمشاركة في جلسة اليوم بموجب المادة 37.

استمعنا باهتمام إلى بيانات زملائنا وأدهشتنا مرة أخرى درجة الاستخفاف من جانب الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن ورغبتهم في إخفاء الحقيقة والانخراط في التمنيات بدلا من الواقع. وبدرجة أو بأخرى، أعرب معظمهم عن قلقهم بشأن إنهاء ما يسمى بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والتي سمحت بتوريد الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية. ولدي سؤال لهم: ما الذي كانوا يتوقعونه؟ فمنذ البداية تقريبا، وجهنا انتباه الجميع إلى أن المبادرة لم تعد تجسد الهدف الأولى وأصبحت ذات طابع تجاري صربح. والحقيقة هي أن البلدان المتقدمة أخذت زمام المبادرة كمشترين للأغذية من أوكرانيا منذ البداية، ومع ذلك لم تتخذ أي خطوات لتصحيح هذا الاتجاه. وخلال الفترة التي نُفذت فيها مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، صُدر ما مجموعه 32,8 مليون طن من السلع، ذهب أكثر من 70 في المائة منها إلى البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي. ولم تحصل البلدان الأشد فقرا، ولا سيما إثيوبيا واليمن وأفغانستان والسودان والصومال، إلا على أقل من 3 في المائة منها.

ويصبح الاستغلال التجاري والرقعة الجغرافية لمبادرة إنسانية في الأصل أمرا مفهوما إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن شركات غربية، هي كارجيل ودوبونت ومونسانتو، تملك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة الأوكرانية - أكثر من 17 مليون هكتار. واشتروا أراض أوكرانية بعد أن رفعت كييف حظرا مؤقتا على بيعها استمر 20 عاما بناء على طلب من صندوق النقد الدولي وأصبحوا المستفيدين الرئيسيين من صادرات الحبوب الأوكرانية. وفي الوقت نفسه كان بسببها. والحل الأكثر فعالية ومباشرة لها جميعا هو الانسحاب الفوري الأوروبيون يشترون الطعام الأوكراني بأسعار زهيدة ثم يجهزونه محليا ويعيدون بيعه كسلع جاهزة بقيمة مضافة عالية. بمعنى آخر إنهم يجنون أراباحا مضاعفة عليها. قل لى ما علاقة ذلك بمهمة توفير الغذاء لأفقر البلدان التي سمعنا عنها مرة أخرى اليوم؟

إذا كنا نتكلم حقا عن تشبع سوق الغذاء العالمي وعن الأمن الغذائي العالمي فيجب أن نركز على روسيا وليس أوكرانيا. وإذا قارنا أرقام إنتاج الحبوب في روسيا وأوكرانيا للعام الماضي فقد أنتجت أوكرانيا حوالي 55 مليون طن من الحبوب تم تصدير 47 مليون طن منها. ولكن لم تكن صادرات القمح سوى 17 مليون طن فقط. بينما حصدت روسيا 156 مليون طن من الحبوب صدرنا منها 60 مليون طن بما في ذلك 48 مليون طن من القمح. وينبغي أن أشير على الفور إلى أنها لم تصدر بفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بل تم ذلك على الرغم من العقبات التي وُضعت لإعاقتنا. وبالتالي فإن الحسابات البسيطة تبين بوضوح أن روسيا تنتج 20 في المائة من القمح في السوق العالمية مقابل أقل من 5 في المائة في أوكرانيا. إذن من الذي يلعب الدور الأكبر في الأمن الغذائي العالمي؟

أضف إلى القمح الأسمدة التي تنتجها روسيا لتصبح الصورة أكثر وضوحا. والخبراء يفهمون ذلك جيدا. لذلك أصبحت مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة بشأن صادرات روسيا من المنتجات الزراعية والأسمدة جزءا لا يتجزأ من الصفقة بيد أنه لم ينفذ أي من أحكامها عمليا في العام الماضي. وبالنظر إلى دور روسيا الذي لا جدال فيه بين كبار مصدري الحبوب في العالم كان من الواضح أننا بموافقتنا على الصفقة المتكاملة والاستجابة للنداءات لتوحيد جهودنا لدعم الأمن الغذائي العالمي توقعنا أن نستثنى من النهج التمييزي للدول الغربية تجاهنا من خلال فرضها جزاءات غير مسبوقة كانت في الواقع محاولة لتنظيم حصار على منتجينا.

ولم يكن ذلك مهما لمصالحنا بل لمصالح الدول الفقيرة المحتاجة في جميع أنحاء العالم. أما أن الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة ولندن والاتحاد الأوروبي لا تشمل رسميا الغذاء والأسمدة فإن ذلك لا يعني شيئا من الناحية العملية. إننا نتكلم عن حواجز رئيسية أمام أنشطتنا التصديرية التي لم ينوي أحد إزالتها أو على الأقل اقتراح إعفاءات فعالة منها. نتيجة لتلك الحواجز فقدت روسيا عملاءها في عدد من البلدان التي لم تستطع تكييف أنظمتها المصرفية مع الحقائق الجديدة. ولكن لدينا الآن أسواق جديدة تمكنا فيها من حل مسائلنا

اللوجستية ومسائل الدفع، وهو ما قام به موردونا للأسف بدون مساعدة الأمم المتحدة.

عليه لم تنجح مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة التي كان من المفترض أن تساعدنا في الواقع. وقد تم رفض أحد مطالبنا الرئيسية: إعادة دمج البنك الزراعي الروسي في نظام الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) رسميا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولا يمكن للمعاملات لمرة واحدة بإذن من واشنطن أو بروكسل أن تكفل استمرار المعاملات عبر الحدود دون انقطاع أو تسمح بالتخطيط طويل الأجل للإمدادات الزراعيةفي حين أن مفاهيم إنشاء شركات تابعة للبنك غير قابلة للتنفيذ.

ولم يحرك أي من أولئك الذين يتباكون ويدعون اليوم أن روسيا تجوع العالم بأسره ساكنا ولو لمساعدة روسيا على توفير إمداداتها من الأسمدة المعدنية مجانا حقا – تحت رعاية الأمم المتحدة. فمنذ الإعلان عن تلك المبادرة الإنسانية البحتة لتوريد 2000 262 طن في أيلول/سبتمبر 2022 التي حظرت في لاتفيا وإستونيا وبلجيكا وهولندا تم تسليم شحنتين فقط وبصعوبة كبيرة – 200 00 طن إلى ملاوي و 000 34 طن إلى كينيا. وقد سمعنا للتو عن الدور الذي تلعبه الأسمدة في ضمان الأمن الغذائي من السيد خازن.

ولم يحظر استيراد قطع الغيار والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي والأسمدة إلى روسيا إلا لأنها تسمى السلع ذات الاستخدام المزدوج. وقد أعلنت أراضينا بأكملها منطقة معرضة لخطر الحرب وتتراوح أسعار التأمين فيها بين المرتفعة والباهظة جدا في حين أن الموانئ الأجنبية مغلقة أمام سفننا وشحناتنا. كما جمدت الحسابات الأجنبية للشركات الزراعية المحلية. وتم تحويل الأموال غير المجمدة جزئيا إلى جيوب هؤلاء الغربيين أنفسهم لسداد القروض والتسليم المجاني لأسمدتنا. وعلى الرغم مع ذلك انتظرنا بصبر تنفيذ اتفاقنا مع الأمم المتحدة. واتفقنا مرتين على تمديد الصفقة على الرغم من المشاكل المقيتة التي سببتها مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. لقد انتظرنا عاما كاملا بلا جدوى. وفي ذلك العام كان منتجو ومصدرو الأغذية عاما كاملا بلا جدوى. وفي ذلك العام كان منتجو ومصدرو الأغذية

23-21461 **18/27**

والأسمدة يواصلون عملهم بخسارة واضحة حيث تكبد المزارعون الروس خسائر قدرها 1.2 مليار دولار بسبب انخفاض بنسبة 30 إلى 40 في المائة في قيمة حبوبنا في الأسواق العالمية. ونتيجة للمسائل المتعلقة بشحن البضائع وتكلفة المعاملات الدولية انخفضت أرباح الشحنات إلى النصف، بينما ارتفعت التكلفة التي يتحملها مزارعونا لاستيراد المعدات الزراعية وقطع الغيار بنسبة 40 في المائة ورسوم المعاملات المالية بنسبة 10 في المائة. كما يعاني منتجو الأسمدة الروس من مشاكل مماثلة حيث تبلغ الخسائر الآن 1.6 مليار دولار.

كما تلقينا وعودا لعدة أشهر باستئناف تشغيل خط أنابيب الأمونيا تولياتي - أوديسا. وفي سياق محاولاتها للمساومة للحصول على فوائد إضافية بموجب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب واصت كييف منع استئناف تشغيله لمدة عام تقريبا بالرغم من أن إمدادات الأمونيا منصوص عليها في كلا اتفاقيتي اسطنبول وكان ينبغي أن تبدأ بالتزامن مع صادرات أوكرانيا الغذائية. وأود أن أوضح أن لصادرات الأمونيا فوائد اقتصادية كبيرة بما في ذلك بالنسبة لكييف. فالإيجابيات على جبهة العمل الإنساني غنية عن البيان. ضع في الاعتبار أن خط الأنابيب يوفر سنويا ما يقرب من 2 مليون طن من المواد الخام لإنتاج الأسمدة، أي ما يكفى لإطعام 45 مليون شخص. ولكن لم يكترث نظام كييف لتفجيرها في 5 حزيران/يونيه. وبالتالي نواجه الآن وضعا انخفضت فيه صادرات الأمونيا العالمية بنسبة 70 في المائة. فلماذا لم يدن أحد، بما في ذلك في الأمم المتحدة، هذه الجريمة أو يدق ناقوس الخطر لهذه الفرص الضائعة والعواقب الطوبلة الأجل لأفعال نظام كييف غير المسؤولة؟ علاوة على كل ذلك واجهنا أيضا حالات لم يتردد فيها نظام زبلينسكي ورعاته الغربيون - بالرغم من الاتفاقات التي أبرموها - في استخدام الممرات الإنسانية لمهاجمة الأهداف العسكرية والمدنية الروسية، وهي أفعال لم تحظ بالاهتمام الواجب من الأمم المتحدة أو دول الغرب.

فهل من المفترض أن نتسامح مع كل ذلك؟

بالنظر إلى هذه الحقائق لا أعتقد أن أحدا كان يجب أن يفاجأ بقرارنا بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بعد 17 تموز/يوليه

وإغلاق الممر الإنساني البحري اعتبارا من منتصف الليل بتوقيت موسكو في 20 تموز /يوليه 2023. سنعتبر الآن جميع السفن التي تبحر في مياه البحر الأسود إلى الموانئ الأوكرانية ناقلات محتملة للبضائع العسكرية. عليه ستعتبر دول علم هذه السفن متورطة في النزاع الأوكراني ومنحازة إلى جانب نظام كييف. بالإضافة إلى ذلك، أعلن أن عددا من المناطق البحرية في الأجزاء الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية من المياه الدولية للبحر الأسود تشكل خطرا مؤقتا على الملاحة. وقد صدرت التحذيرات الإعلامية ذات الصلة بشأن سحب ضمانات السلامة للبحارة وفقا للإجراءات المعمول بها.

وينبغي أن نشير أيضا إلى أنه خلال العام الذي دخل فيه الاتفاق حيز التنفيذ استخدمه نظام كييف غطاء لتجميع قدرات عسكرية وصناعية ووقود وتخزين كبيرة حول موانئه على البحر الأسود. كما تمركزت هناك أعداد كبيرة من الموارد البشرية للقوات المسلحة الأوكرانية والمرتزقة الأجانب. وبعد إنهاء الصفقة فإن لدينا فرصة لتصحيح هذا الوضع ونعتبر البنية التحتية لميناء أوكرانيا على البحر الأسود بأكمله موقعا لنشر وإعادة تزويد القوات المسلحة الأوكرانية بالأسلحة الغربية التي تستخدمها كييف ضد روسيا. اعتبارا من 19 تموز /يوليه شنت القوات المسلحة للاتحاد الروسي عدة ضربات بحرية وجوية عالية الدقة على مرافق الصناعة العسكرية والهياكل الأساسية للوقود ومستودعات الذخائر التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية في منطقة أوديسا وعلى مرافق إنتاج وتخزين القوارب غير المأهولة وفي منطقتي أوديسا وتشورنومورسك في منطقة أوديسا وعلى مرافق الهياكل الأساسية للوقود ومستودعات تخزين الذخائر في منطقة ميكولايف. وقد أصيبت جميع هذه الأهداف بنجاح.

وإزاء تلك الخلفية، اطلعنا على رد فعل الأمين العام أمس على أعمالنا العسكرية. وفي هذا الصدد، نود أن نطرح سؤالا واحدا فقط: أين يمكن أن نجد إدانة مماثلة من السيد أنطونيو غوتيريش لقصف كييف التخريبي لخط أنابيب الأمونيا بين تولياتي وأوديسا، الذي أشرنا اليوم بالفعل إلى آثاره المحتملة على الأمن الغذائي العالمي؟

ومع ذلك، فإننا نشيد بجهود الأمين العام وفريقه، الذين سعوا بإخلاص إلى الوفاء بجميع الوعود التي قطعها الغرب، لكنهم فشلوا في تحقيق أي شيء. غير أن شركاءنا السابقين المزعومين في الغرب لم يدخروا جهدا لتعطيل الاتفاقات وعرقلة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وفضلا عن ذلك، نتذكر جميعا جيدا كيف عرقلت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا محاولات اعتماد وثيقة لمجلس الأمن تشير إلى مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وروسيا في تموز /يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. والآن، نعلم جميعا السبب: لم تكن لدى البلدان الثلاثة أي نية قط لتنفيذ المذكرة بين الأمم المتحدة وروسيا، ولم تكن لديها أي نية على الإطلاق لتنفيذ اتفاقات مينسك. لقد طالبوا بالتنفيذ غير المشروط لاتفاقات اسطنبول منا نحن فقط، وعلى حسابنا. واليوم، تحاول هذه البلدان بشكل مخادع إلقاء اللوم على روسيا في عرقلة صفقة الحبوب، وبشكل عام، في جميع المصائب تقريبا التي حلت بشعوب أفريقيا والبلدان الأخرى - وهي نفس البلدان التي امتص الغرب نفسه في الماضي ثرواتها ومواردها، وهي البلدان التي دفعها إلى هاوية الحروب والجوع والفقر ويستمر الآن في سرقتها بلا خجل في إطار نظامه الاستعماري الجديد.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلدان الأوروبية التي تتشدق اليوم بالحاجة إلى إعطاء أوكرانيا الفرصة لتصدير المنتجات الزراعية تحظر هي نفسها استيراد الحبوب الأوكرانية إلى أراضيها وتعطي الأولوية لمصالح منتجي السلع الأساسية فيها، وبالتالي تتحدر إلى مستويات منخفضة جديدة من الاستخفاف والنفاق.

وأود أن أؤكد أننا لسنا ضد صفقة الحبوب في حد ذاتها، خاصة بالنظر إلى أهميتها لسوق الغذاء العالمي وللعديد من دول العالم، ونحن مستعدون للنظر في إمكانية العودة إليها، ولكن بشرط واحد فقط: أن تؤخذ جميع المبادئ المتفق عليها سابقا لمشاركة روسيا في الصفقة في الاعتبار بالكامل، والأهم من ذلك، أن تُنفذ تلك المبادئ. ولتيسير الأمور على المجلس، اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بما نتكلم عنه.

كان أول تلك المبادئ هو الرفع الحقيقي – وليس النظري – للعقوبات المفروضة على توريد الحبوب والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية.

ثانيا، وجوب إزالة جميع العقبات أمام البنوك والمؤسسات المالية الروسية التي تخدم شحنات الغذاء والأسمدة، بما في ذلك عن طريق إعادة ربطها على الفور بالنظام المصرفي الدولي سويفت. ولن نرضى بأي وعود أو أفكار جديدة في ذلك الصدد. نحن بحاجة فحسب إلى تلبية هذه الشروط.

ثالثا، وجوب استئناف إيصال قطع الغيار والمكونات للآلات الزراعية وصناعة الأسمدة إلى روسيا. فقد زادت تكلفة قطع الغيار المستوردة للمعدات والآلات لمنتجينا بنسبة 40 في المائة في المتوسط. وزادت تكاليف المعاملات المالية بنسبة 10 في المائة تقريبا. وبلغ إجمالي الخسائر حوالي 1,6 بليون دولار.

رابعا، وجوب حل جميع المسائل المتعلقة برسوم الشحن والتأمين على الصادرات الغذائية الروسية، وضرورة كفالة جميع الخدمات اللوجستية للإمدادات الغذائية. فقد أدت الزيادة في تكلفة السفن البحرية لنقل البضائع وفي تكلفة المعاملات المالية الدولية وغيرها من المعاملات إلى انخفاض مزدوج في الربحية.

خامسا، وجوب إزالة جميع العقبات أمام التوسع في توفير الأسمدة الروسية والمواد الخام اللازمة لإنتاجها، بما في ذلك استئناف تشغيل خط أنابيب الأمونيا بين تولياتي وأوديسا.

سادسا، وجوب رفع التجميد عن الأصول الروسية المتعلقة بالقطاع الزراعي.

سابعا وأخيرا، ضرورة استعادة الطابع الإنساني الأصلي لصفقة الحبوب. وينبغي أن تخدم الصفقة مصالح البلدان المحتاجة، لا أن تجعل البلدان الغنية أكثر ثراء.

وبمجرد استيفاء جميع هذه الشروط، سنعود إلى صفقة الحبوب على الفور. وسيمثل الوفاء بتلك الشروط إسهاما من الدول الغربية في ضمان الأمن الغذائي الدولي. وفي الوقت الحالي، فإن كل ما نراه ونسمعه لا يعدو كونه غوغائية ونفاقا.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر إكوادور وفرنسا على مبادرتهما بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل

الأمين العام غريفيث ووكيلة الأمين العام ديكارلو على ما قدماه من معلومات مستكملة عن الحالة على أرض الواقع، والسيد خازن على إحاطته.

راقبت البرازيل بقلق بالغ الهجمات التي وقعت في الأيام الأخيرة على المنشآت على ساحل البحر الأسود. إن تدمير البنية التحتية المدنية مخالف للقانون الدولي الإنساني ولا ينبغي استخدامه كأداة من قبل أي طرف في النزاع. وبينما نأسف أسفا عميقا لإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فإننا نشجع الأطراف المشاركة في عملية التفاوض تلك على مواصلة البحث عن حلول مفيدة للطرفين يمكن أن تمنع زيادة تفاقم انعدام الأمن الغذائي في العالم. لقد تسبب النزاع في أوكرانيا في معاناة إنسانية كبيرة، ليس في منطقة القتال فحسب ولكن أيضا في المناطق البعيدة. ومنذ بدايته، حذرنا من تأثيره على البلدان النامية، الأكثر عرضة لارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة والطاقة.

وخلال عشرات الجلسات التي عقدها مجلس الأمن منذ بدء الأعمال القتالية، سمعنا مطالب متكررة للبلدان النامية بتبني موقف أحد طرفي الحرب. ومع ذلك، يبدو أن الذين يرفعون تلك المطالب لا يستمعون بعناية إلى المواقف التي عُرضت هنا وفي أماكن أخرى بشأن الأسباب المعقدة والعواقب العالمية للنزاع. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، وخلال مناقشة الجمعية العامة للحالة في أوكرانيا (انظر A/77/PV.88)، أفاد ممثل إحدى الدول الأعضاء عن حق بأنه يجب الاستماع إلى أصوات بلدان الجنوب. وفي خضم تنوع الآراء بين الدول الأعضاء في منظمتنا، هناك رسالة تتكرر باستمرار: لقد حان الوقت لوضع حد للحرب والحد قدر الإمكان من آثارها الجانبية.

ونشجع جميع الأطراف على استئناف المفاوضات بشأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونحث تلك الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تعطل تدفق الأغذية والأسمدة دون عوائق. وتعرب البرازيل عن خالص تقديرها ودعمها لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام وحكومة تركيا وتأمل أن يبدي الطرفان المرونة اللازمة لإحياء روح اتفاقات اسطنبول. ونكرر دعوتنا إلى وقف

تصعيد الأعمال العدائية وبدء مفاوضات سلام على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها والاعتراف بالشواغل الأمنية المشروعة للجميع. وتحقيق ذلك الهدف هو مسؤوليتنا المشتركة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

قال وزير خارجية بلدي يوم الإثنين في القاعة (انظر S/PV.9380) إن إنهاء روسيا لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ينتزع الطعام من أفواه أفقر الناس في جميع أنحاء العالم. فقد ذهب ما مجموعه 64 في المائة من 34 مليون طن من الحبوب المصدرة بموجب الاتفاق إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومما لا يثير الدهشة أن كينيا وصفت انسحاب روسيا بأنه طعنة في الظهر لبلدان القرن الأفريقي المتضررة بالفعل من الجفاف. لقد دمرت الهجمات الصاروخية الروسية على أوديسا وتشيرنومورسك وميكولاييف أكثر من 000 60 طن من الحبوب. وهي كمية تكفي لإطعام 000 270 شخص لمدة عام أو لمضاعفة شحنات برنامج الأغذية العالمي في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلى السودان والصومال. ودمرت روسيا معدات الرصيف، مما يزيد من صعوبة تحميل الحبوب على ظهر السفن. وذهبت روسيا الآن إلى أبعد من ذلك، حيث أحرقت الطعام على رصيف الميناء وهددت بقتل البحارة المدنيين. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لتلك الأعمال العقابية.

علاوة على ذلك، استفادت روسيا من الاتفاق. فالصادرات الغذائية الروسية أعلى بكثير من مستويات ما قبل الحرب. وصادرات الأغذية والأسمدة الروسية لم تخضع للجزاءات على الإطلاق. وعملت المملكة المتحدة مع قطاعيالمصارف والتأمين لديها على تيسير المعاملات، وعملت الأمم المتحدة بلا كلل لمعالجة الشواغل الروسية. ونعلم أن ما يسمى بأسباب روسيا لإنهاء الاتفاق هراء.

لم تقدم أوكرانيا أي مطالب. وكما قال وزير الخارجية السيد كوليبا في هذه القاعة، كل ما تريده أوكرانيا هو إتاحة أغذيتها للعالم. وبسبب روسيا، قد لا يصل ما يربو على 24 ملايين طن من المواد الغذائية الأوكرانية الآن إلى الأسواق العالمية. وأدت تصرفات روسيا بالفعل إلى رفع الأسعار، بتأثير فوري على أفقر الناس في العالم وأكثرهم جوعا، ومطالب روسيا الأخيرة تعادل تجويع العالم واحتجازه رهينة. ونشكر تركيا والأمم المتحدة وأوكرانيا على جهودها الرامية لحماية الاتفاق. وندعو روسيا إلى الانضمام إليه مرة أخرى وإنهاء الحرب. فالغذاء ليس سلاحا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطى الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما المتبصرتين والشاملتين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الخاص لوفد إكوادور على المشاركة الشخصية لمعالي وزير الخارجية غوستافو مانريكي في هذه الجلسة وعلى بيانه المبدئي. وأشير أيضا إلى حضور ممثل شخص مدرج على قائمة المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

شهدت الأيام الأولى التي أعقبت تقويض مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بشكل لا لبس فيه على الأساس المنطقي الروسي لتلك الخطوة الخبيثة. ولم تكلف روسيا نفسها عناء اختلاق أي تفسير معقول، بل شرعت عمدا في تدمير القدرات الأوكرانية لتصدير الحبوب. فمنذ يوم الأثنين، يستهدف وابل من الضربات الروسية بالقذائف والطائرات بدون طيار أساسا البنية التحتية ومرافق التخزين في الموانئ الأوكرانية. وفي الفترة من 18 إلى 20 تموز /يوليه وحدها، هاجمت روسيا أوكرانيا به 56 قذيفة انسيابية و 87 طائرة ميسرة إيرانية المنشأ. وشملت قائمة الصواريخ صواريخ كاليبر وأونيكس و 22-Kh و إيسكندر و 69-Kh. وفي ميناء تشيرنومورسك وحده، دمرت الضربات الروسية 000 60 طن من الحبوب. ولفترة طوبلة، كان من المفترض تحميل تلك الشحنة

على سفينة ذات حمولة كبيرة. لكن السفينة ظلت لأكثر من 60 يوما في طابور ممر الحبوب بسبب عمليات التفتيش التي تخربها روسيا. كما دمرت الهجمات الصاروخية محطات الحبوب والخزانات والأرصفة في موانئ أوديسا وتشيرنومورسك. وواصلت روسيا بالأمس إرهابها بالضربات الصاروخية مستهدفة مستودعات الحبوب. ونتيجة للضربة التي شنتها بصواريخ كاليبر، دمر 100 طن من البازلاء و 20 طنا من الشعير، كما ذكرت السلطات الإقليمية في أوديسا.

يحاول مبعوث بوتين اختراع الحجج حول سبب إصرار روسيا على تقويض الأمن الغذائي العالمي بتدمير الحبوب الأوكرانية وغيرها من المواد الغذائية. بيد أن روسيا نفسها كشفت عن الغرض الخبيث من وراء ذلك في بداية حزيران/يونيه في ما يسمى بمنتدى سانت بيترسبورغ الاقتصادي الدولي. ون صرحت علنا رئيسة مصنع الدعاية الحكومية السيئ الذكر "روسيا اليوم"، مارغريتا سيمونيان، بحضور بوتين:

"كل أملنا هو المجاعة – هذا ما يعنيه الأمر. المجاعة ستبدأ الآن، وسيرفعون الجزاءات وسيسعون إلى إقامة علاقات صداقة معنا، لأنهم سيدركون أنها ضرورية".

في الواقع، بما أن روسيا قد أحضرت بالفعل إلى هذه القاعة عددا من غريبي الأطوار، أود أن أعيد تشغيل النسخة الأصلية باللغة الروسية.

عذرا على الصعوبات الفنية، سأرسل الفيديو الأصلي إلى المجلس في وقت لاحق.

أما بالنسبة لمداخلة السيد خازين، الذي نصب نفسه خبيرا في الاقتصاد الجزئي، أود أن أحيله على محاضرة البروفيسور هاري فرانكفورت الشهيرة عن الهراء: "إنه لا يرفض سلطة الحقيقة، كما يفعل الكذاب [...] بل لا يعيرها أي اهتمام" ولذلك، فإن تصريح السيد خازين اشد عداء للحقيقة من الأكاذيب.

إن الإجراءات الحالية التي تتخذها روسيا لا تؤدي إلا إلى تأكيد أن كلمات السيدة سيمونيان قد لاقت آذانا صاغية بالفعل.

ووفقا لتقييمات الخبراء، فإن المزيد من الهجمات على الموانئ الأوكرانية، وزيادة المخاطر على المجمعات الصناعية وعدم القدرة على تصدير الحبوب عن طريق الطرق البحرية سيفضي إلى مزيد من الارتفاع في أسعار الذرة والقمح في الأجل القصير. هناك أيضا خطر تعليق العمليات في العديد من مصانع معالجة البذور الزيتية الأوكرانية وانخفاض وتيرة معالجة بذور عباد الشمس وبذور اللفت، مما سيفضي إلى تأثير كبير على الأسعار العالمية لزيت عباد الشمس.

ومما يزيد من تفاقم الطابع الإرهابي للقصف أن القذائف مثل أونيكس و 22-Kh مصممة كصواريخ مضادة للسفن تطلق من منظومة دفاع ساحلي أرضية من طراز Bastion-P. ولتلك الصواريخ دقة متدنية ضد الأهداف الأرضية. وفي الوقت نفسه، يصعب على الدفاع الجوي الأوكراني رصد هذه الصواريخ وإسقاطها، لأنها تقترب من الأهداف بسرعة عالية وارتفاع منخفض. وتؤدي الدقة المتدنية للقذائف المضادة للسفن إلى مآس مثل ما وقع في 20 تموز /يوليه في ميكولاييف، حيث أصابت قذيفة روسية مبنى سكنيا، مما أسفر عن مقتل زوجين في شقتهما وإصابة 19 مدنيا آخرين، من بينهم خمسة أطفال. كما سجل سقوط قتلى بين المدنيين في أوديسا، التي تعرضت لقصف صاروخي عنيف في الأيام الأخيرة.

وفي 19 تموز /يوليه 2023، أعلنت وزارة الحرب الروسية أن الاتحاد الروسي سيهاجم جميع السفن التجارية في مياه البحر الأسود المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية. والواقع أن ممثل نظام بوتين كرر بالفعل نفس البيان هنا في جلسة اليوم. إن تهديدات روسيا باستخدام القوة ضد السفن المدنية، بغض النظر عن العلم الذي تحمله، تستحق إدانة قوية. وتشكل تلك التهديدات هجوما على حرية الملاحة في جميع أنحاء العالم. إن نية روسيا اعتبار السفن الأجنبية أهدافا عسكرية تشكل انتهاكا صارخا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي تجاه جميع الدول التي تمارس الملاحة السلمية في البحر الأسود.

ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يحق للسفن التجارية التابعة للدول غير المشاركة في نزاع مسلح حرية الملاحة السلمية، وهو

ما لا يعتبر عملا عدوانيا. وتحظر قواعد القانون الدولي الإنساني أي هجمات على سفن الدول المحايدة إذا لم تشارك في أعمال قتالية أو لم تدعم الجهود العسكرية. ولا يوجد أساس للاعتقاد بأن السفن التجارية للدول الأجنبية تدعم الجهود العسكرية ببساطة عن طريق تصدير الحبوب إلى البلدان الأخرى التي تحتاجها من أجل تجنب خطر الجوع.

ولا يمكن تبرير تصرفات روسيا بأي من قواعد القانون الدولي، بما في ذلك حق المتحاربين في الحصار. وإعلان روسيا ليس له هدف عسكري مباشر مشروع. وبدلا من ذلك، فإنه يهدف إلى تخويف الدول المحايدة. ويشمل إعلان روسيا البحر الأسود بأكمله، وليس فقط منطقة مجاورة بشكل مباشر للموانئ الأوكرانية، وعلاوة على ذلك، لا يتضمن استثناءات لاعتبارات طبية وإنسانية أخرى، كما هو مطلوب بموجب قوانين الحرب البحرية.

إن روسيا، التي تفتقر إلى أي حجة ذات مصداقية لتبرير ما لا يمكن تبريره، وهو هجماتها على حق الناس في الغذاء في جميع أنحاء العالم، تواصل الادعاء بسخرية بأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب كانت مسعى تجاريا وليس إنسانيا. ولن أركز على الجوانب الأخلاقية ل هذه الادعاءات من دولة تزيد إيراداتها من خلال سرقة الحبوب الأوكرانية من الأراضي المحتلة، التي ينتهي بها المطاف في الأسواق العالمية. وفي الوقت نفسه، سأذكر المجلس بالأرقام التي ذكرها الأمين العام في بيانه المؤرخ 17 تموز /يوليه. فقد كفلت المبادرة المرور الآمن لأكثر من 32 مليون طن من السلع الغذائية من الموانئ الأوكرانية وساعدت في خفض أسعار الأغذية بأكثر من 23 في المائة منذ آذار/ مارس من العام الماضي. وقد شحن برنامج الأغذية العالمي أكثر من 725 000 طن لدعم العمليات الإنسانية، مما أدى إلى تخفيف حدة الجوع في أفغانستان والقرن الأفريقي واليمن. إن انسحاب روسيا من مبادرة الحبوب وهجماتها الخبيثة المستمرة على البنية التحتية للموانئ الأوكرانية ووسائل الملاحة ومحطات الحبوب ليست سوى محاولات منها للقضاء على منافس في السوق، ورفع أسعار الأغذية في العالم عمدا وتحقيق الربح على حساب ملايين الأشخاص حول العالم.

23/27 23-21461

وندعو شركاءنا إلى تقديم الدعم الكامل لمبادرة أوكرانيا لإنشاء ممر بحري إنساني في البحر الأسود. وسيعيد الممر الإنساني طرق الإمدادات الغذائية الحيوية إلى المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها.

وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة تصرفات روسيا واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة سلامة الملاحة في البحر الأسود كضمان للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وكما قال رئيس بلدي،

"يريد الإرهابيون الروس أن يصبحوا قدوة في الطريقة التي يدمرون بها الحياة. وسوف نصبح قدوة في الطريقة التي نحمي بها الحياة وفي الطريقة التي تستجيب بها الحياة – بشكل عادل وحتمي – لكل ضربة توجه إلى كل إرهابي".

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بطلب رسمي إلى ممثلي الأمين العام الحاضرين في هذه القاعة. وأرجو منهم أن يسترعوا انتباه مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى الاعتراف العلني الذي أدلى به مسؤولو الصليب الأحمر في بيلاروس، والذي يقرون فيه بتورطهم في الإبعاد الجماعي غير القانوني للأطفال بالقوة من الأراضي المحتلة في أوكرانيا. وأطلب منهم أيضا أن يرصدوا تلك الحالة المروعة وأن يبلغوا عنها على النحو المناسب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة، ونشكر أيضا وكيل الأمين العام غريفيث ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما.

بالإضافة إلى فقدان الآلاف من أرواح المدنيين وملايين النازحين وبلايين الدولارات من الأضرار المادية، تتواصل التداعيات السلبية للحرب المستمرة في أوكرانيا لها على أسعار الطاقة واختلال سلسلة الإمدادات وانعدام الأمن الغذائي العالمي. وكان لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تأثير في تحقيق استقرار أسعار الحبوب وساهمت في

الأمن الغذائي العالمي لمدة عام تقريبا. وقد سمحت هذه المبادرة بوصول أكثر من 32,8 مليون طن من منتجات الحبوب المختلفة إلى الأسواق العالمية منذ 22 آب/أغسطس 2022. وساعدت على تجنب حدوث نقص كبير في الأغذية وسهلت حصول البلدان الأقل دخلا على المنتجات الغذائية. واستفاد برنامج الأغذية العالمي أيضا من انخفاض الأسعار في عملياته.

ولذلك، يظل استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أمرا حاسما في إطار مساعينا المشتركة لمكافحة الجوع في العالم وكفالة استقرار أسعار الأغذية للمستهلكين في كل مكان.

إن الإنهاء الدائم للمبادرة سيكون ضارا بسوق الأغذية العالمية. وستعاني البلدان التي تعتمد على استقرار الأسعار الذي توفره المبادرة أكثر من غيرها.

وتكتسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي أهمية حاسمة بالنسبة للأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب نحتاج إلى توحيد جهودنا وإيجاد طريقة لتنفيذ عنصري الاتفاق في وقت واحد. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بجهود الأمين العام لتيسير تصدير المنتجات الغذائية ومنتجات الأسمدة الروسية. وندرك أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. ويتطلب ذلك أيضا اتخاذ مزيد من الخطوات من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن أشد المجتمعات ضعفًا في العالم تعول علينا في التوصل إلى حل توفيقي لإحياء المادرة.

ونأمل أن يكون التعليق الحالي مؤقتا وأن تُستأنف العمليات بأسرع ما يمكن من خلال تلبية احتياجات وتوقعات جميع أصحاب المصلحة. وسنواصل جهودنا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجانبين. وفي غضون ذلك، نحث جميع الأطراف على التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب اتخاذ أي خطوات أحادية قد تعرض للخطر احتمالات استئناف المبادرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة موكانو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا وإكوادور على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، ووكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما، وكذلك رئاسة المملكة المتحدة على السماح لوفد بلدي بأخذ الكلمة.

بالأمس، تكلم الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن الثقة والتضامن والعالمية عند إطلاق موجزه السياساتي بشأن الخطة الجديدة للسلام. وفي موجزه السياساتي، يَذكر أيضا أن الحرب خيار.

ولا تزال روسيا، بعد عام ونصف من غزوها لأوكرانيا، تشن حربا اختيارية. وفي تحد مماثل لاحتياجات البلدان النامية، فإن قرار روسيا بنقض مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب مسألة اختيار. ولكن قرار روسيا له تأثيرات متعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم. ولا يزال يتعين علينا أن نتوقعها جميعا. لكننا سنقف متضامنين مع المحتاجين.

وبتضم رومانيا إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بجهود الأمم المتحدة وغيرها، ولا سيما تركيا، لكونها بناءة بغية تخفيف حدة التوترات في سوق الأغذية. كما ندعو روسيا إلى إعادة النظر في قرارها واتخاذ الخيار الصحيح بالعودة إلى المبادرة.

ولا تزال المبادرة مثالا جيدا على تعددية الأطراف في العمل. ولكن يتعين على جميع الأطراف الفاعلة أن تكون بناءة وأن تلتزم بالقواعد – ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى والقانون الدولى الإنساني.

ومن بين 41 مليون طن من الحبوب من أوكرانيا تم تصديرها عبر ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي، عبر أكثر من 20 مليون من خلال رومانيا. وإلى جانب 32 مليون طن من الحبوب المُصدرة في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فإن إجمالي الكمية المتبقية من شواطئ البحر الأسود وصُدرت إلى العالم يزيد عن 50 مليون طن من الحبوب. وهذا يعني أن هذا الاختيار قد اتُخذ لدعم الثقة والتضامن والعالمية.

وسيواصل بلدي الوفاء بوعده للعالم وتقديم مساهمته الخاصة في التخفيف من مخاطر حدوث أزمة غذاء عالمية، سواء بصفته الوطنية كجار مباشر لأوكرانيا أو كعضو في الاتحاد الأوروبي.

وإلى جانب الأمم المتحدة، يبذل الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعه للتصدي للتحديات التي تشكلها جهة فاعلة قوضت القانون الدولي. وقد تم تفضيل الخيار العملي، خيار بذل كل جهد ممكن لكي تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والحبوب المصدرة من خلالها.

إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب هي نصر لجميع المشاركين فيها ولجميع المستفيدين منها. والمبادرة تعبير واضح عن عدم ترك أحد خلف الركب. ولا بد من استعادتها.

ما زلنا نشعر بالفزع إزاء العدد الكبير من الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات في أوكرانيا. ومرة أخرى، فإن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة تماماً بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً. ويشمل ذلك الهجمات المستمرة بالقذائف وبالطائرات المسيرة ضد موانئ أوديسا وتشيرنومورسك وميكولاييف الأوكرانية.

إن التمسك بالقانون الدولي وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وإلا فإننا نصبح شريكاً في الإفلات من العقاب. وهذه ليست صورة عن أنفسنا نريد أن نعرضها للأجيال القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلي الأمين العام ديكارلو وغريفيث على إحاطتيهما وعلى جهودهما الدؤوبة تحت قيادة الأمين العام الماضى أو نحو ذلك.

يهدد عضو دائم في مجلس الأمن بمهاجمة أي سفينة تدخل أي جزء من البحر الأسود، بغض النظر عن حمولتها أو علمها. لذلك صرنا الآن جميعاً أهدافاً محتملة للعدوان الروسي. إنه يقصف مستودعات الحبوب والبنية التحتية في الموانئ الأوكرانية التي تعتبر أساسية للأمن الغذائي على مستوى العالم، وقد نسف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ومع ذلك فهو يدّعي أنه يهتم بالأمن الغذائي العالمي.

يدين الاتحاد الأوروبي اختيار روسيا إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. فذلك يزيد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية ويتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي. وسيدفع الثمن مئات الملايين من الأشخاص الضعفاء بالفعل، ولا سيما في أفريقيا.

ونشيد بجهود الأمم المتحدة وتركيا لمواصلة الانخراط في حوار بناء، وندعو روسيا إلى إعادة النظر في انسحابها من المبادرة. وأي ترتيبات يجب أن تشمل أوكرانيا.

قصفت روسيا، منذ انسحابها، البنية التحتية للموانئ في أوديسا وتشيرنومورسك وميكولاييف، مما تسبب في وقوع خسائر بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ووفقاً للتقارير، تم يوم الأربعاء تدمير أكثر من 000 60 طن من الحبوب المخصصة للتصدير. وهددت روسيا بمهاجمة شحنات الحبوب التي تمر عبر البحر الأسود. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

والحقيقة المزعجة التي ترغب روسيا في إخفائها هي أنها تستفيد من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. وتُظهر البيانات المتاحة للجمهور أنّ صادرات الحبوب الروسية قد وصلت إلى كميات قياسية. واعتباراً من الأول من تموز /يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، بلغت صادرات القمح الروسية 44,7 مليون طن، أي أعلى بأكثر من 10 في المائة من المتوسط في السنوات السابقة. وتقترب صادراتها من الأسمدة من التعافى التام.

وخلافاً للادعاءات المضللة الروسية، فإن جميع البلدان المستوردة للأغذية قد استفادت من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب من خلال مساهمة المبادرة في خفض الأسعار العالمية. وأدى تصدير ما يقرب من 33 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية من أوكرانيا إلى 45 دولة مختلفة إلى خفض الأسعار بأكثر من 23 في المائة منذ غزو روسيا الواسع النطاق لأوكرانيا. وذهبت نصف كمية الحبوب، بما في ذلك ثلثا كمية القمح، إلى البلدان النامية. ويأتي نصف إجمالي مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الحبوب، دعماً لعملياته الإنسانية في البلدان الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، من أوكرانيا.

ومن دون طريق البحر الأسود، سيتعين على برنامج الأغذية العالمي الحصول على مساعدته من أماكن أخرى بتكلفة أعلى.

إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إنجاز رئيسي لتعددية الأطراف الفعالة وهي، على حد تعبير الأمين العام، منارة للأمل في عالم هو في أمس الحاجة إليها. ومنذ انسحاب روسيا، ارتفعت أسعار القمح والذرة ارتفاعاً شديداً. والحقيقة البسيطة هي أن روسيا أجرت حسابات خبيثة: فستحقق أرباحاً أعلى لصادراتها من خلال منع الصادرات من أوكرانيا.

وقد أظهر الأمين العام بوضوح أن روسيا كسبت فوائد هامة من مذكرة التفاهم بشأن صادرات الأغذية والأسمدة. وقد عملت الأمم المتحدة بلا كلل لتحرير الأصول وتسهيل الأطر التنظيمية والمشاركة مع القطاع الخاص لإيجاد حلول مخصصة عبر القطاعين المصرفي والتأميني. وقد بُذلت هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي.

وبينما تنشر روسيا معلومات مضللة وتبقي على قيود التصدير الخاصة بها المفروضة على المواد الغذائية والأسمدة لرفع الأسعار، لم يدخر الاتحاد الأوروبي جهداً لمنع جزاءاتنا من التأثير على الأمن الغذائي لبلدان ثالثة. وقدّمنا إرشادات مكثّفة للمشغلين الاقتصاديين بشأن تنفيذ الجزاءات، وأوضحنا أن نقل الأغذية والأسمدة الروسية إلى دول ثالثة من قبل مشغلين من الاتحاد الأوروبي على أراضينا أمر مسموح به. وقد أدخلنا استثناء تشريعياً في كانون الأول/ديسمبر يجيز إجراء معاملات مع أفراد خاضعين للجزاءات لتسهيل هذه التجارة. وعملنا مع الأمم المتحدة لإنشاء آلية مدفوعات معدّة خصيصاً للبنك الزراعي الروسي من خلال جي بي مورغان خارج نظام سويفت، للسماح بالمدفوعات المتعلقة بالأغذية والأسمدة. ونحن نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء لمعالجة أي اختناقات محددة وتسهيل وصول الأغذية والأسمدة الوسيا هذا كله.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتلبية احتياجات البلدان المعرضة لانعدام الأمن الغذائي. وسيدعو مؤتمر القمة المعنى بالمنظومات الغذائية الذي سيُعقد في روما الأسبوع المقبل

إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى مبادرة نقل الحبوب، مكّنت ممرات التضامن للاتحاد الأوروبي من تصدير أكثر من 41 مليون طن من السلع الغذائية والزراعية الأوكرانية. كما أننا نقدّم 18 بليون يورو لتلبية احتياجات الأمن الغذائي، مع التركيز على المناطق الأكثر ضعفاً، ونكرر دعوتنا لجميع البلدان لزيادة مساعداتها الإنسانية في هذا الصدد.

وندعو روسيا إلى التوقف عن استخدام الغذاء كسلاح والانضمام مرة أخرى إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل لمكافحة انعدام الأمن الغذائي. لا يمكن استخدام

الغذاء كأداة سياسية. وما زلنا منفتحين على استكشاف حلول مع الأمم المتحدة من شأنها أن تسهم في استئناف صفقة الحبوب.

وفي الختام، أذكر مجلس الأمن بأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ما كانت ضرورية لو لم تشن روسيا حرباً عدوانية على جارتها وتغلق الموانئ الأوكرانية أمام تصدير الحبوب. وأكرر دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً ولحقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

رُفعت الجلسة الساعة 12/15.

27/27 23-21461